الورقة الرابعة

# إسرائيل عام ٢٠١٥م... الملامح الاستراتيجية*

## المحتويات

**أولاً:** المضامين الاستراتيجية للقدرة القومية الإسرائيلية المستقبلية.
**ثانياً:** المضامين الاستراتيجية للغايات القومية، واتجاهات التطورات الإسرائيلية المستقبلية.
**ثالثاً:** ملامح العلاقة المستقبلية بين المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة وعرب ٤٨.
**رابعاً:** ملامح العلاقات المستقبلية بين إسرائيل والفلسطينيين في الضفة والقطاع.
**خامساً:** ملامح العلاقات المستقبلية بين إسرائيل ومحيطها العربي.
**سادساً:** ملامح العلاقات الإسرائيليةـ الدولية المستقبلية.
**سابعاً:** التوجهات الإسرائيلية المستقبلية إزاء إيران.
**ثامناً:** سيناريوهات تعامل إسرائيل العقلاني مع التحديات الاستراتيجية وخياراتها المتاحة مستقبلاً.
**تاسعاً:** الحالة الإسرائيلية الراهنة كمرحلة أولى في مسار التطورات المستقبلية.
**عاشراً:** خلاصة التوجهات الإستراتيجية الإسرائيلية المستقبلية.

* **أ. إبراهيم عبد الكريم/** رئيس التحرير في مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية– دمشق، وباحث متخصص في الشؤون الإسرائيلية/ سوريا.

**مقدمة**

يتيح الإدراك الحقيقي للبنية القائمة، ولمسارات التطورات الجارية في أي دولة، إمكانية إجراء مقاربة للملامح الاستراتيجية المستقبلية لأوضاع هذه الدولة، إذ إن استشراف المستقبل ليس عملية تنبؤية، بل يعدُّ محاولة تقوم على استخدام البنى والتفاعلات الجارية لتحديد الآفاق المستقبلية، بفعل الارتباط الوثيق بين الأمرين. ولتشكيل مقاربة كهذه من المفترض تحديد المكونات الدقيقة لحدود "معادلة الأمن القومي"، على اعتبار أن هذه المعادلة تجسد بصورة تامة مكانة الدولة وموقفها الاستراتيجي، في الواقع الراهن وفي المستقبل.

| معادلة الأمن القومي | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| الغايات القومية | | | | القدرة القومية | |
| المصالح العامة | الأهداف العسكرية | الغايات الاستراتيجية | القيادة العامة | الجاهزية الداخلية | الموارد والوسائل |
| التماسك الداخلي | جيش قوي | السيادة القومية | متخذو القرارات | الإجماع | الجغرافية |
| الأمن العام | إلغاء التهديد | ضمان الاستمرارية | دوائر التخطيط | التعبئة | البشرية |
| استقرار النظام | التحكم بالإقليم | استكمال المشروع | المؤسسات والأجهزة | الاستعداد والقابلية | الاقتصادية |
| الاقتصاد القوي | ردع العدو | اعتراف الآخرين | النوعية والكمية | الاستنفار | العلمية والتقنية |
| تسخير الموارد | تصريف العسكرة | المكانة المتميزة | الفاعلية والتأثير | القناعات | العسكرية |
| عدالة التوزيع | تصنيع السلاح | الدور الدولي | الكاريزمية | الهوية | الاجتماعية |
| الأنشطة الحيوية | قاعدة صلبة | الرسالة الحضارية | الاستقامة والإخلاص | دفاع أم هجوم | الثقافية |

تتكون في هذا النموذج من منظومة مترابطة الأجزاء، تخضع لمعطيات واقعية وتحولات، تتوزع في طرفين، كل منهما يتضمن ثلاثة حدود غير قابلة للقياس كمياً، خلافاً لمعادلات العلوم الأساسية، لكنها أداة ضبط للأداء الاستراتيجي بشقيه: التخطيطي والتنفيذي. فأي تعديل تعاظمي في "القدرة القومية" يستدعي تعديلاً مناسباً في طرف "الغايات القومية"، برفع سقف الأداء الاستراتيجي للدولة. وفي المقابل، إن أي تخطيط لبلوغ "الغايات القومية" يتطلب توفير "القدرة القومية" المناسبة.

عند دراسة البنية الإسرائيلية المستقبلية المتوقعة، كحالة تطبيقية، يجري تصوير الأوضاع والمتطلبات الخاصة بهذه المسألة على أنهما تشكلان مرادفاً لوجود الدولة اليهودية، لهذا يتم التأكيد على تجنيد مختلف الطاقات الذاتية والتحالفية، وتوفير المقومات الجارية والإستراتيجية، الكفيلة بحماية الدولة واستمرارها. ويشدد العقل الإسرائيلي على أن وقائع المستقبل هي محصلة تطورات الأوضاع الجارية، ويركز صانعو القرار في إسرائيل على مسألة ضبط التفاعلات وتوجيه عملية النمو الذاتي، مع التحسب للتحديات الكامنة في البيئة الداخلية والمحيط الخارجي.

ونظراً لتعذر اقتطاع عشر سنوات من الزمن، ولتجنب العيوب المعرفية الخاصة بهذا الاقتطاع، فيمكن الحديث عن ملامح الحالة، وعن امتداد زمني مرن لها، في مدى منظور، وحسب مقتضى البحث يمكن تحديد هذا الامتداد، مع تجاوزات، حتى عام ٢٠١٥م.

## أولاً: المضامين الاستراتيجية للقدرة القومية الإسرائيلية المستقبلية

### أ ــ الموارد والوسائل الذاتية والخارجية:

يقوم مستقبل إسرائيل الاستراتيجي على تحقيق "الأمن القومي" المرتبط، كما هو معروف، بعامل الجغرافية السياسية والاقتصادية في البلاد، وتحديداً ببنية "العمق الاستراتيجي" (المنطقة المحصورة بين قلب الدولة وحدودها) والتي تعاني مشكلة خاصة مركبة تضم مشكلات جزئية عدة، سواء في حدود ما قبل عام ١٩٦٧م، أو حتى في

حدود ما بعد الانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان. وتتأثر مسألة الأمن كذلك بعاملي نسب القوى والموقف العربي العام[١]. ويستند المفهوم الأمني الإسرائيلي إلى ثلاثة مبادئ ظلت تواكب أوضاع إسرائيل حتى الآن، هي: ضآلة العمق الإستراتيجي، وقلة يهودية مقابل كثرة عربية قدرة الردع لحماية الدولة[٢].

تتلخص ملامح المشكلات الاستراتيجية الإسرائيلية المستقبلية بالنقاط التالية[٣]:

١- **صغر مساحة البلاد**، وتمتعها بخصائص جغرافية وطبوغرافية تضع عقبات أمام التعامل الإسرائيلي مع مسألة "العمق الإستراتيجي"، إذ إن عيوب المناطق الجغرافية من حيث قابليتها للاستخدام العسكري الإسرائيلي تقلل من أهمية ميزاتها، وقد فرضت طبوغرافية المناطق الحدودية مع الدول العربية قبل عام ١٩٦٧م إرباكات على القوات الإسرائيلية والحركة والحشد، وخاصة في ظل الانكشاف التام لهذه المناطق أمام الأطراف العربية، هذا بالإضافة إلى تخصيص إمكانات غير قليلة في مجال الاهتمام بالتجهيزات الهندسية التي تساعد في تذليل بعض المعطيات الطبيعية. ولكن في المقابل ثمة من ينظر إلى محدودية المساحة في الحسابات العسكرية من زاوية أخرى، هي أن صغر رقعة البلاد يمنحها ميزة إستراتيجية ولو كانت طفيفة، والمقصود أن هذا الصغر يوفر تسهيلات معينة أمام انتقال القوات أو تحريكها في ظروف المعركة من جهة أخرى. والاعتراض الذي يُقدم على هذه الرؤية هو أن محدودية المساحة تلعب دوراً سلبياً عبر تقليص هامش المناورة، وخضوع المؤسسة العسكرية إلى التخوف الفائق من أن يساهم صغر المساحة في تمكين القوات العربية من إنجاز حسم سريع عند اختراق "الخطوط الأمامية الإسرائيلية".

٢- **قصر المسافة بين المنطقة الحيوية والحدود الشرقية والشمالية للبلاد**، والذي سيدفع المقررين في الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية دائما إلى تخفيض درجة احتمالات الخسارة واستنفار القوى الذاتية لمواجهة أي جيش عربي يخوض حرباً ضد إسرائيل، ويدرك هؤلاء المقررون أن ذلك القصر يبدد آمالهم بتلافي ضربات عسكرية موجعة، سواء بالقصف الجوي المباشر، إذ لا تحتاج الطائرات العربية إلى فترات زمنية كبيرة للوصول إلى

أجواء العمق الإسرائيلي، أو عن طريق القصف الصاروخي والمدفعي من المناطق الواقعة وراء الحدود، طالما أن مناطق البلاد جميعها تقع ضمن مدى الأسلحة العربية.

٣- **طبيعة البنية الجغرافية- السياسية للبلاد،** وهي تضع إسرائيل وجها لوجه أمام احتمالات بروز إشكالات قد تكون مصيرية، فمثلاً:

- هناك وضعان دائمان، **أحدهما**: ضيق "منطقة اصبح الجليل" في الشمال الشرقي، و**الآخر** ضيق "منطقة إيلات" في الجنوب. وهما منطقتان معرضتان لاحتمال الفصل عن "جسم الدولة" خلال أي حرب يمتلك فيها العرب القدرة على إنجاز هذا الهدف.

- وهناك وضعان كانا قائمين أساسا قبل عام ١٩٦٧م، يتعلق **الأول** بإمكانية السيطرة على ممر القدس (٨-١١كم) وبالتالي النجاح في عزل القدس والسيطرة عليها بالكامل. أما **الثاني** فيتعلق بإمكانية فصل شمال البلاد عن جنوبها، فالمسافة بين قلقيلية مثلاً وبين البحر الأبيض المتوسط لا تتجاوز ١٥كم، وتمثل ما يسمى "البطن الرخو" أو "عنق الزجاجة" بالنسبة لإسرائيل.

**٤- تأثير العوامل السابقة في عملية تعبئة القوات الاحتياطية الإسرائيلية عند نشوب حرب،** ففي ظل محدودية المساحة وكثرة المظاهر الجغرافية والطبوغرافية التي تعيق الإنجاز السريع، وفي ظل اقتراب "المنطقة الحيوية" من الخطوط الأمامية الإسرائيلية، ووجود وضعية خاصة للتجمعات اليهودية والعربية في فلسطين، يتحسب الإسرائيليون لاحتمال لجوء الدولة (أو الدول) العربية المحاربة إلى إرباك عملية التعبئة الاحتياطية بقصف مراكز تجمُّع الاحتياط أو الطرقات المستخدمة في تحريك القوات عليها. وبالنظر لأهمية عامل الزمن في هذه العملية الحرجة، فإن ضآلة العمق الجغرافي ستظل تلقي عبئاً ثقيلاً على كاهل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، وربما تحرمها من إمكانية شن أي هجوم معاكس، ومن إعاقة نجاح القوات العربية واندفاعها داخل الأراضي الفلسطينية.

**٥- التوضعات الخاصة للسكان والمرافق والمنشآت الصناعية في البلاد،** تسهم في زيادة حدة "مشكلة العمق الاستراتيجي الإسرائيلي". ومن المرجح أن يظل ٨٠ – ٩٠٪ من

السكان يحتشدون في المستقبل في قطاع ضيق طوله نحو ١٢٠ كم على الشاطئ بين حيفا وأسدود. وبالإضافة إلى تمركز غالبية السكان اليهود في "المنطقة الحيوية" الإسرائيلية، يتمركز الجسم الأساس للبنية الاقتصادية والمرافق المختلفة وسط البلاد ضمن تلك المنطقة وبجوارها، فهناك أكثر من نصف عدد المؤسسات الصناعية ونحو ثلث الأيدي العاملة في لواء تل أبيب، ، ويأتي اللواء الأوسط بعده في درجة التمركز الصناعي ثم لواء حيفا. وبالإجمال، تبلغ نسبة التمركز الصناعي في الألوية الثلاثة مجتمعة نحو ٨٠٪ من المؤسسات و٧٥٪ من القوى العاملة، وتضفي هذه المعطيات أهمية وخطورة كبيرتين إلى الحساسية التي تتصف بها المنطقة الحيوية في العمق الاستراتيجي. ففي تل أبيب واللواء الأوسط- حيث النسبة العالية من السكان والبنية التحتية الاقتصادية- تؤدي أي ضربة عسكرية لهذه المنطقة إلى وقوع خسائر بشرية ومادية، تتضاعف عند أي استخدام محتمل لبعض أسلحة التدمير الشامل. وفي اللواء الشمالي- حيث الأغلبية العربية- يتوقع بعض المهتمين الإسرائيليين أنه "لن يكون اليوم الذي سيطالب فيه هؤلاء السكان بالحكم الذاتي في المناطق التي يعيشون فيها بعيداً". وهناك حقيقة تاريخية لا يمكن تجاهلها، هي أن قرار التقسيم (عام ١٩٤٧م) حدد أن الجليل الأعلى والجليل الأسفل سيشملان في دولة فلسطينية. يضاف إلى ذلك قيام العسكريين الإسرائيليين بتضمين حساباتهم احتمال انخراط عرب الجليل والشمال في عملية إرباك المؤخرة الإسرائيلية عند نشوب حرب مقبلة مع الدول العربية، عبر الإضرابات عن العمل والمظاهرات وتخريب الطرق وإعاقة إمداد القوات الإسرائيلية إلى الجبهة الشمالية الشرقية ومشاغلة وحدات إسرائيلية وشن الهجمات على المستوطنات، وغير ذلك. وتوقف كثيرون عند مغزى الأعمال التي حدثت في المناطق العربية إبان هبة العرب في أوائل تشرين الأول عام ٢٠٠٠م.

رغم التباين الواضح بين "الصور الذهنية" و"الأوضاع على الأرض" تظل النقاط السابقة على رأس اهتمامات الاستراتيجيين والعسكريين الصهاينة. ويتخذ تركيزهم على هذه الجوانب مضامين متقاربة في التوجهين: المتخذ والدعائي، وخاصة بالإجماع على

خطورة مشكلة "العمق الاستراتيجي" واستمرارها منذ قيام الدولة، وصولاً إلى إمكانية تحقق الافتراضات مستقبلاً بحمل إسرائيل على الانسحاب من المناطق المحتلة ١٩٦٧م.

في **الجانب البشري**، وحسب تقديرات البروفيسور أرنون سوفير(الخبير في الشؤون الديمغرافية بجامعة حيفا) سيكون عدد المواطنين العرب في إسرائيل في عام ٢٠٢٠م نحو مليوني شخص (ومنهم سكان القدس الشرقية)، وسيكون عدد سكان الضفة الغربية نحو ٣,٥ مليون فلسطيني، و٢,٦ مليون فلسطيني في قطاع غزة، أي إن العدد الكلي هو ٨,١ مليون فلسطيني، مقابل ٦,٣ مليون يهودي[٤]. وحسب بحث أكاديمي أمريكي–إسرائيلي، سيصبح اليهود حتى عام ٢٠٢٠م أقلية في المنطقة بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط، فسيعيش داخل الخط الأخضر ٩,٧ مليون نسمة، منهم نحو ٦,٣ مليون يهودي، أي إن نسبة اليهود في سكان الدولة ستقل حتى ٢٠٢٠م بشكل دراماتيكي إلى ٦٤٪، مقابل ٨١٪ حالياً. وسيؤدي الاكتظاظ السكاني المتزايد إلى **انهيار البنى التحتية الحيوية**، مثل المياه، والمواصلات، وجودة البيئة، وستتضرر شواطئ البحر وستشهد ارتفاعاً حاداً في كمية النفايات ومستوى التلوث[٥]. وعند متابعة **معدلات الهجرة السنوية**، يلاحظ أن ميزان الهجرة يشهد تراجعاً سنوياً ملحوظاً، وسيكون هذه السنة سلبياً للمرة الأولى منذ مطلع الثمانينيات، إذ بلغ عدد الإسرائيليين الذين يغادرون البلاد للبلدان الغربية ٢٠ ألف شخص للسنة الرابعة على التوالي، بينما لم يتجاوز عدد المهاجرين الجدد إليها (١٤٤٠٠) العام الحالي[٦]. وما لم تبذل إسرائيل ومؤسسات الهجرة الصهيونية جهوداً استثنائية ستظل مشكلة الهجرة قائمة.

من ناحية **توزع السكان في البلاد**، تصف "خارطة الأفضليات" – المعمول بها حالياً والتي أقرتها اللجنة الوزارية للشؤون الاقتصادية عام ١٩٩٧م– عملية تقسيم البلاد إلى مناطق مختلفة يجري تطويرها وفقاً لسلم أفضليات، وتركز على تعزيز التجمعات اليهودية، مع استثناء واضح للتجمعات العربية، عبر المعايير المستخدمة في الخارطة[٧]. وضمن الخطة الإسرائيلية الشاملة، بعنوان "إسرائيل عام ٢٠٢٠م"، وضعت "خطة

وصف قُطْرية" للتوزع الجغرافي لسكان إسرائيل عام ٢٠٢٠م من قبل طاقم برئاسة مئير ميرون (مدير شعبة البرامج في إدارة التخطيط بوزارة الداخلية)، ويتضح من هذه الخطة المسماة "تما ٦/ ٢" التي صادق عليها المجلس القُطْري للتخطيط والبناء أن العدد المتوقع للسكان اليهود والعرب سيصل عام ٢٠٢٠م إلى نحو ٨,٤ مليون نسمة، يتوزعون على النحو التالي من مجموع السكان: اللواء الشمالي٨,٢١٪، ولواء حيفا٤,١٣٪، واللواء الأوسط٤,٢١٪، ولواء تل أبيب٢,١٦٪، ولواء القدس٨,١٠٪، واللواء الجنوبي٤,١٦٪[٨].

عند مقارنة هذه النسب مع نسب التوزع السكاني الحالي يظهر أن هناك اهتماماً بخفض نسب السكان في لواء تل أبيب ورفعها في كل من اللواءين الشمالي والجنوبي، مع تغيرات بمعدلات أقل بالنسبة للألوية الأخرى. والمسألة هنا ليست مجرد توقعات، وإنما هناك برامج متكاملة وضعت في سبيل تحقيق ما يمكن من الخطة الشاملة، ولو بحدود دنيا. وتنطلق خطة التوزع الجغرافي لسكان إسرائيل عام ٢٠٢٠م مما يسمى "تطوير الدولة" في ضوء الزيادة المتوقعة بعدد السكان، ومن معالجة النقص المتفاقم بالأراضي والتطوير الاقتصادي المستمر، وتقترح الخطة أن يقيم ٨٠٪ من السكان في ثلاث مناطق مدنية موسعة (متروبوليتان) هي: منطقة حيفا في الشمال، ومنطقتي غوش دان والقدس في الوسط، ومنطقة بئر السبع في الجنوب[٩]، وتتوقع الخطة أن ترتفع الكثافة السكانية في إسرائيل من ٢٢٠,٤ نسمة/كم٢ عام ١٩٩٠م إلى ٣٧٢,٢ نسمة/كم٢ عام ٢٠٢٠م، ودون احتساب النقب من ٥٠٨,٢ إلى ٨٥٧,٧ نسمة/ كم٢ في الفترة ذاتها[١٠].

في إطار الخطة الشاملة وضع برنامج بعنوان "نجمة دافيد عام ٢٠٢٠م" يتطرق إلى مناطق الجليل وحيفا والخضيرة/ وادي عارة، ومن المقدر وفقه أن يزداد عدد السكان اليهود في هذه المناطق بنسبة ٢٠٠٪ أغلبيتها نتيجة انتقال سكان من وسط البلاد، بينما سيزداد عدد العرب بنسبة ١٠٠٪ أغلبيتها نتيجة التكاثر الطبيعي، وذلك كما يلي[١١]:

| مناطق الجليل وحيفا والخضيرة/ وادي عارة | إجمـــــال الســـــكان | | |
|---|---|---|---|
| | ١٩٩٦م (بالآلاف) | ٢٠٢٠م (بالآلاف) | نسبة الزيادة |
| **اليهـــود** | ٨٠٠ | ٢٤٠٠ | ٪٢٠٠ |
| **العـــرب** | ٦٠٠ | ١٢٠٠ | ٪١٠٠ |

تضمَّن برنامج "نجمة دافيد ٢٠٢٠م" تخصيص أراضٍ في منطقة الشمال لصالح المستوطنات اليهودية، والتأكيد على منع انتشار السكان العرب في الجليل عبر اعتماد الأبنية الطابقية بدل البيوت الأرضية، وتحدث البرنامج عن ست كتل بلدية جديدة في منطقة الشمال([١٢]١٢). وبرأي البروفيسور أرنون سوفير (من قسم الجغرافية في جامعة حيفا) دون إقامة قطار سريع يسير بسرعة تفوق ٣٠٠ كم/ ساعة سيكون من الصعب إبعاد السكان عن وسط البلاد. أما إذا أصبح بالإمكان الوصول بسرعة من أطراف البلاد إلى وسطها فسوف يفضل السكان الإقامة هناك، وإذا لم يحدث ذلك من المشكوك فيه أن تخرج الخطة إلى حيز الوجود[١٣].

وفي **الجانب الاقتصادي** يتبين من معطيات جديدة، أوردتها جهات اعتبارية في إسرائيل والعالم، حدوث تطورات مفاجئة طرأت على الاقتصاد الإسرائيلي، من المفترض أن تكون لها تأثيرات مستقبلية. تتلخص بأن عام ٢٠٠٦م كان، بالمعايير الاقتصادية، أفضل فترة في تاريخ إسرائيل منذ قيامها، وعُدَّ لغزاً محيّراً، رغم تكلفة حرب لبنان الثانية (المقدرة بأكثر من ٥ مليارات دولار) والاستنزاف جرّاء التهديدات الإستراتيجية المحدقة بإسرائيل. فقد كان معدل النمو في الاقتصاد الإسرائيلي عام ٢٠٠٦م بنسبة ٤,٨٪، أي أعلى بكثير من غالبية الدول المتقدمة. وكان المعطى الأبرز، الذي أثار المتخصصين الاقتصاديين، يتعلق بارتفاع الناتج الإسرائيلي (GDP) إلى مستوى منقطع النظير منذ نشوء إسرائيل، إذ بلغ عام ٢٠٠٦م بتقديرات مجلة "إيكونوميست" نحو ١٥٠ مليار دولار (مقابل ١٣٢ مليار دولار عام ٢٠٠٥)، وبذلك بلغت حصة الفرد الإسرائيلي من

الناتج أكثر من ٢١ ألف دولار[١٤]. ولوحظ أن الاستثمارات الخارجية بلغت ذروتها في إسرائيل (٢٠مليار دولار)، ووصل الاحتياطي المالي الإسرائيلي إلى ٢٨,٥ مليار دولار، وهذا مخزون عال بالمقاييس الدولية[١٥]. وطبقاً لمعطيات "بنك إسرائيل" فإن العالم مدين لإسرائيل بمبلغ ٢٣ مليار دولار، أي نحو ضعف الديون المترتبة عليها.

قاد الاستقرار الاقتصادي إسرائيل أيضا إلى قيام حكومتها مؤخراً- للمرة الأولى- بإصدار سندات دين لعشرين سنة، بيعت بأسعار جيدة، فاعتبرت ذلك إشارة اطمئنان إزاء المستقبل الاقتصادي الشامل للدولة. وفي صلب التطورات الجديدة حدث تغير دراماتيكي في ميزان المدفوعات الذي كان يعاني دائما مشكلة مستفحلة في الاقتصاد، فانتقل من "عجز مزمن" إلى "فائض مدهش". فللمرة الأولى في تاريخ الدولة يصير إجمالي صادرات إسرائيل عام ٢٠٠٦م أكبر من إجمالي مستورداتها بنحو ٢,٢ مليار دولار، وتوقع "بنك إسرائيل" أن يكون الفائض عام ٢٠٠٧م نحو ٥,٣ مليار دولار. أما الفائض في الحسابات الجارية لميزان المدفوعات فسيكون نحو ٦ مليارات دولار، وخاصة بعد وصول مساعدات الولايات المتحدة وتبرعات يهود الشتات[١٦].

يُستخلص من هذه التطورات أن هناك احتمالاً كبيراً بأن يشهد الاقتصاد الإسرائيلي خلال السنوات القادمة دينامية جديدة تترتب على أدائه العالي حالياً، وهو ما يؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة وارتفاع مستوى المعيشة وغير ذلك. لكن بالمقابل، يتعين الانتباه إلى أن وجود انخفاض كبير طرأ خلال العقدين الأخيرين على نسبة الطبقة الوسطى في المجتمع الإسرائيلي، حسب تقرير "مركز أدفا للأبحاث الاقتصادية والاجتماعية"، الذي تحدث أيضاً عما أسماه "كارثة النمو السريع" التي أدت إلى اتساع الفجوات في المجتمع الإسرائيلي، باستفادة العُشْرين العُلويين فقط وتضرر الأعشار الباقية من شرائح المجتمع، أي ازدياد غنى الأغنياء وازدياد فقر الفقراء[١٧].

أما **اجتماعياً** فمن غير المتوقع أن تنتهي ظواهر التناقضات بين مختلف الشرائح القائمة في إسرائيل، بين الشرقيين والغربيين، وبين المهاجرين القدامى والجدد، وبين

العلمانيين والمتدينين. وفي البعد الإيماني يلاحظ- من الاستطلاعات- وجود نسبة كبيرة من اليهود (٧٧٪) يؤمنون بوجود الرب، وهذه النسبة تجعل إسرائيل من أكثر الأمم إيماناً في العالم الغربي، وفي كل ما يتعلق باليهودية والحفاظ على الفرائض يعيش الإسرائيلي مع التناقضات ويتكيف معها بشكل جيد[١٨]. والمغزى المتعلق بذلك ارتباط موضوع التدين بتغذية عوامل الصراع مع الفلسطينيين والعرب.

**وعسكرياً:** من المرجح أن تظل إسرائيل تحتفظ بقدرة عسكرية تكرس حالة الخلل في ميزان القوى مقابل أعدائها لصالحها، وخاصة استناداً إلى تحالفها مع الولايات المتحدة، وفي سبيل تحقيق هذا الغرض سيستمر اعتماد الخطط العسكرية التي وضعت سابقاً، مع تعديلها بين حين وآخر، لمواصلة بناء القدرة العسكرية المتفوقة. وفي عداد التقليد الذي درجت عليه هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي، تعمل هذه الهيئة على تنفيذ خطة مداها الزمني حتى العام ٢٠١٠م، تحت اسم "عيدان"، وحسب المعلومات (القليلة) التي نشرت عن هذه الخطة، يمكن رصد بعض مكوناتها على النحو التالي[١٩]:

- التصدي لظاهرتين وصلتا إلى مرحلة الذروة، إحداهما: تقادم التشكيل القتالي الذي بني في السبعينيات، والثانية: عدم نجاعة التوظيف المالي في تحسين الأسلحة القديمة.

- الارتكاز على ثلاث دعائم في تكوين القدرة الإسرائيلية، هي: تقديرات الاستخبارات والمجلس الوزاري الأمني للتهديدات في المنطقة، والمصادر المالية وتطورات الطاقة البشرية، وبناء القوة والوسائط القتالية لكل ذراع من تشكيلات الجيش.

- الهدف الرئيس للخطة هو انتصار الجيش في أي حرب يمكن أن تقع عام ٢٠١٠م. واستباقاً لهذا الهدف سيتغير حجم القوة العسكرية وبنيتها، عن طريق إجراءات متعددة، منها: الاستناد إلى أقمار صناعية متنوعة، وامتلاك وسائط أخرى، مثل الصواريخ والأسلحة عالية الدقة والطائرات دون طيار، واستيعاب ١١٠ طائرات F16-I، والبدء باستيعاب القاذفة F22 أو الطائرة الهجومية التي يتم تطويرها حالياً في الولايات المتحدة، وتعديل حوامات أباتشي بإضافة جهاز رادار لونغ بو المخصص للتمييز بين الصديق

والعدو، وتبديل حوامات الكوبرا بحوامات حديثة، وإحلال حوامات انقضاض من طراز بلاك هوك مكان حوامات أنفا، واستبدال طائرات النقل، وشراء طائرات لتزويد الوقود، والحصول على طائرات إنذار ومنها طائرة واحدة على الأقل للإنذار المبكر.

- في مجال القوة البشرية، إحالة نحو ٣ آلاف من جنود الجيش الدائم إلى التقاعد، وتقليص القوات النظامية والاحتياط بنحو ١٥٠٠ ضابط في النصف الأول للخطة، وخفض أيام الخدمة الاحتياطية السنوية، واجتياز الجيش عملية احتراف مهني بإدخال تكنولوجيات متعددة، وزيادة رواتب العاملين فيه بمهن الإلكترونيات والحواسيب.

- يحتاج الجيش إلى ٥٨ مليار دولار للتسلح خلال عقد سنوات الخطة، بموجب تقديرات لجنة الموارد المالية، وهو يطلب ميزانية سنوية قدرها ١,٧ مليار دولار، بينما سيحصل على الباقي من مصادر مختلفة (منها المنحة الأميركية المعتادة).

- إجراء بعض التغييرات في هيكلية الجيش، بأن تصبح قيادة أسلحة الميدان تشكيلاً خاصاً يضم مجمل القوات البرية، بدلاً من وضعها السابق الذي كانت مسؤولة فيه عن أقل من نصف المقاتلين. وتنظيم القيادة العامة، بإلغاء اعتماد أي وحدات مباشرة على نائب رئيس الأركان.

من المعروف أن هناك علاقة وطيدة بين الاقتصاد والجيش في إسرائيل، تتجلى بوضع الاقتصاد في خدمة الاستراتيجية العسكرية، وبمساهمة الجيش في النشاط الاقتصادي. وتتعدد مصادر النفقات العسكرية الإسرائيلية الجارية والمخططة، فتشمل الميزانية العسكرية المعلنة، ونفقات إضافية غير محددة، والمساعدات الأميركية السنوية والطارئة، وتشمل كذلك تحويلات من موارد اقتصادية إلى أغراض التسلح وفوائد مستحقة على قروض لأغراض عسكرية، وسواها. وتحتل المبالغ السنوية التي تخصصها الحكومة للأمن ما يعادل ١٨٪ من الميزانية العامة السنوية للدولة، وتصبح هذه النسبة أكثر من ٢٥٪ عند اقتطاع الديون التي تتراوح عادة بين ٣٠ – ٣٥٪ من ذلك الإجمالي،

وهي بالأرقام المطلقة تتراوح بين ٩ – ١٠ مليارات دولار. وتستفيد ميزانية الأمن من المساعدات العسكرية الأميركية التي تبلغ خلال سنوات الخطة نحو ٣٥ مليار دولار.

نُشِرت في أيار عام ٢٠٠٧م معلومات إسرائيلية تبين أن الجيش الإسرائيلي يبلور **خطة جديدة، تحمل اسم "تيفن"**، ليتم تطبيقها على مدى سنوات تمتد من عام ٢٠٠٨م إلى عام ٢٠١٣م تحتل فيها المنظومات التسليحية التابعة لسلاح البر موقعاً أساسياً في سلم الأولويات. ويفترض بالخطة الخمسية الجديدة أن "تأخذ بالاعتبار العبر التي استخلصها الجيش في أعقاب حرب لبنان الثانية، والتي سيتم مناقشتها ضمن ورشة خاصة داخل هيئة الأركان العامة، بعد حوالى شهرين". وتأتي الخطة الجديدة خطة بديلة عن الخطة متعددة السنوات السابقة، والتي وجد الجيش صعوبات في تطبيقها بسبب الموازنة، وكانت ترتكز على إعطاء الأفضلية المطلقة لسلاح الجو على حساب سلاح البر، انطلاقاً من القناعة التي كانت سائدة بأن الحروب المستقبلية سيكون لسلاح الجو فيها تأثير حاسم على مجرى الأحداث. ومن أبرز الخطوط العريضة للخطة الجديدة:

**الأسلحة البرية**

حسب الخطة المتبلورة ستزداد ميزانية القوات البرية ابتداء من العام ٢٠٠٨م، إذ أدى إهمال الأسلحة البرية على مدى السنين إلى أزمة خطيرة في هذه المنظومات، ويعتقدون في الجيش الإسرائيلي أن هناك حاجة لـ ٣ مليارات شيكل على الأقل فقط من أجل جسر الهوة. وستلغى الخطط بحل كتائب وألوية، وسيبدو أن مستقبل الدبابات أكثر وضوحا مما كان في الماضي، والجيش الإسرائيلي سيواصل إنتاج دبابات "مركافا ٤" في الخطة الخماسية القادمة أيضاً، وإن كان ليس واضحا بأي وتيرة. وستستثمر أيضا مصادر عديدة في التطوير والتسلح بوسائل "تحصين فاعل" من إنتاج سلطة تطوير الوسائل القتالية "رفائيل" والصناعات العسكرية "تاعس" لحماية الآليات المدرعة للجيش الإسرائيلي. ويفترض من المنظومات التي توجد في مراحل التطوير المتقدمة أن تهاجم صواريخ العدو وتدمرها قبل أن تضرب المركبات المدرعة للجيش الإسرائيلي.

**سلاح الجو**

الارتفاع المهم في ميزانيات القوات البرية سيأتي علاوة على ميزانية الدفاع، وليس على حساب الذراع الجوي. وعليه فإن سلاح الجو ليس متوقعاً أن يتقلص، وميزانياته ستبقى على مستواها الحالي، فالسلاح مسؤول عن التصدي للتهديد النووي الإيراني، وهناك إجماع في الجيش على درس مستفاد من حرب لبنان الثانية بأنه يحظر هجر سلاح الجو، فالجيش الإسرائيلي يعتقد أن سلاح الجو أثبت قدرات هائلة في الحرب، وإن كانت التوقعات منه مبالغا فيها بسبب مفهوم مغلوط.

**الاستخبارات**

لن تتقلص ميزانية منظومة الاستخبارات التي تصل إلى ملياري شيكل.

**سلاح البحرية**

في إطار خطة "تيفن" من المتوقع لسلاح البحرية أن يستثمر أموالاً طائلة في غواصتين جديدتين ستبنيان في ألمانيا، لتنضما إلى ثلاث غواصات دولفين موجودة. وليس واضحاً بعد إذا كان سيتقرر بالمقابل التزود أيضاً بسفن أكبر من تلك التي يستخدمها سلاح البحرية اليوم، مثلما فهم من بعض الاقتراحات على جدول الأعمال.

**القيادات**

يبدو أن خطة إغلاق قيادة المنطقة الوسطى ستشطب من جدول الأعمال.

**التدريبات**

سيخصص الجيش الإسرائيلي مصادر كثيرة جدا للتدريبات على أنها درس مركزي من حرب لبنان الثانية، وسيشارك فيها عديد من القوات التي لم تتدرب من قبل. سيتم تطبيق درس آخر هو تعميق التداخل بين الأذرع المختلفة: البحر والجو والبر، من خلال التدريبات والمناورات المشتركة، وتطوير وسائل مناسبة[٢٠].

قالت مصادر إسرائيلية- حول بعض الصفقات التي يعتزم الجيش الإسرائيلي تنفيذها خلال السنوات القادمة-: إن رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت سيحاول

في زيارته القريبة إلى الولايات المتحدة (حزيران ٢٠٠٧م) الضغط على الإدارة الأمريكية لتزويد إسرائيل بطائرات F22 (الشبح)، وهي أكثر الطائرات تطوراً في العالم، مقابل حلول وسط في قضايا عدة ومقابل عدم الاعتراض على صفقة بيع القنابل الذكية للعربية السعودية. ويكرس قادة اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة "إيباك" جهوداً لدفع هذه الصفقة إلى حيز التنفيذ لتعزيز قوة إسرائيل وضمان تفوقها الجوي لعقود. ويذكر أن الولايات المتحدة اعترضت خلال السنوات الماضية على تصدير هذا النوع من الطائرات المقاتلة لدول الخارج بما فيها إسرائيل، خشية أن تكشف أسرار تصنيعها. وحاولت حكومات إسرائيلية متعاقبة الضغط على الولايات المتحدة لتزويدها بتلك الطائرات إلا أنها لم تنجح في ذلك[٢١].

حسبما أعلن مسؤولو شركة لوكهيد مارتن الأميركية الذين زاروا إسرائيل وعقدوا سلسلة لقاءات مع قائد سلاح الجو اللواء إليعيزر شكيدي ورئيس شعبة التخطيط للجيش العقيد عيدو نحوشتان، فإن سلاح الجو يُعنى بشراء ١٠٠ طائرة مقاتلة جديدة من طراز F-35(JSF) التي تشارك إسرائيل في مشروع تصنيعها، والتي لا ترصدها الرادارات، ويمكنها الطيران بسرعة عالية جداً، وسعر كل طائرة، كما هي لسلاح الجو الأمريكي نحو ٤٧ مليون دولار، ويضاف إلى هذه الكلفة الأجهزة من إنتاج إسرائيلي.

إذا أنجزت صفقة الطائرة الأولى فإنها ستصل إلى إسرائيل في عام ٢٠١٤م[٢٢]، وتقدر مصادر أمنية في إسرائيل أن الولايات المتحدة ستوافق بالفعل على بيع الطائرة لإسرائيل[٢٣].

ورصدت وزارة الدفاع الأميركية موازنة لتمويل الجيل الجديد من صواريخ "حيتس" الاعتراضية الإسرائيلية، وعُلم أن وكالة الدفاع الصاروخية في الوزارة قررت، بشكل مستقل، رصد مبلغ ٤٠٠ مليون دولار تقريباً لمشروع "حيتس" حتى عام ٢٠١٣م من أجل تطوير الجيل الجديد لهذه المنظومة[٢٤].

أعلنت مصادر أمنية في واشنطن أن الولايات المتحدة ستزود إسرائيل بصواريخ من نوع "ثاد" (Theater High – Defence – Thaad Altitud) في عام ٢٠٠٩م، وأن شركة لوكهيد مارتن التي تطور هذه المنظومة المضادة للصواريخ بعيدة المدى من المقرر أن تجري مزيدا من التجارب قبل أن تحصل المنظومة على إقرار بالاستخدام العملياتي. ويدور الحديث عن صاروخ بدأ تطويره قل حوالي ١٢سنة، وانتهت غالبية التجارب التي أجريت عليه في السنوات الأولى بالإخفاق. وأدخلت على المنظومة في السنوات الأخيرة عناصر جديدة ومتقدمة، وقد حدث بفضل ذلك تحسن دراماتيكي على المنظومة[٢٥].

صادق الكونغرس على ميزانية لإنتاج منظومات دفاعية من الصواريخ بالتعاون مع إسرائيل. وتقوم الولايات المتحدة، بموجب القرار، بتخصيص ميزانية تصل إلى ٢٠٥ ملايين دولار لتمويل "إنتاج منظومات دفاعية يفترض أن توفر الرد على الصواريخ الإيرانية". وكان الكونغرس قد خصص ما يقارب نصف مليار دولار لإنتاج هذه المنظومة الدفاعية، فيتم تحويل قسم منها لتمويل مشاريع إسرائيلية، من ضمنها مشروع "حيتس- السهم" الذي يحصل على ٢٥ مليون دولار، علاوة على تخصيص ٤٥ مليون دولار لمشروع "كيلاع دافيد - مقلاع داوود" (SRBM) لاعتراض الصواريخ متوسطة المدى، مثل صاروخ "زلزال". ويجري تطوير مشروع "كيلاع دافيد" من قبل هيئة "رفائيل" الإسرائيلية، وشركة "رايثورن" منتجة السلاح الأمريكية. ويفترض أن تعمل هذه المنظومة على اعتراض الصواريخ الثقيلة، مثل تلك التي تعرضت لها إسرائيل خلال الحرب الأخيرة على لبنان. ويأتي تطوير هذه المنظومة بناء على قرار اتخذته "إدارة تطوير الوسائل القتالية والبنى التحتية" التابعة لوزارة الدفاع الإسرائيلية[٢٦].

المغزى الكامن وراء هذه الصفقات وسواها، يتلخص **بوجود مسعى إسرائيلي أميركي مشترك لتمكين إسرائيل من مواجهة التحديات الأمنية الخارجية التي تنتصب**

**أمامها خلال السنوات القادمة**، عبر إجراء تعديلات تحافظ على الخلل القائم في ميزان القوى لصالحها.

وارتباطاً بالأمن القومي والتعاظم العسكري، فمن المؤكد أنه ستظل تناط بالصناعات العسكرية الإسرائيلية مهام عدة تنظم أداءها وتوجهاتها المستقبلية، في مقدمتها:

- استغلال الموارد الذاتية المتاحة والمساعدات الخارجية، لتشكيل قوة عسكرية قادرة على مواجهة التفوق الكمي العربي بالتفوق النوعي، وتحقيق الفرضيات التقليدية في العقيدة العسكرية الإسرائيلية.
- التعويض عن ضعف "العمق الإستراتيجي الطبيعي" لإسرائيل، بإيجاد "عمق إستراتيجي اصطناعي" (مستحدث) يتكامل مع البنى القائمة على الأرض، وتوفير العوامل التي تحول دون تمكين العرب من إحراز حسم شامل أو انتصار ساحق على إسرائيل.
- ترسيخ عملية بناء الدولة (= المشروع الصهيوني)، ودفع الدول العربية إلى التسليم بوجود إسرائيل وتوليد قناعات ذاتية أو قسرية عندها بتبني خيار السلام مع إسرائيل بديلا للصراع.

ثمة اعتقاد واسع بين المهتمين الإسرائيليين بأن الضرورة هي التي تدفع لمواصلة الاعتماد على صناعة إسرائيل العسكرية، وأن الأوضاع الصراعية مع العرب تساهم في حدوث تطور كبير لها من حيث الإنتاج والنوعية. بينما يخلص آخرون إلى أن النمو السريع للصناعات العسكرية الإسرائيلية سينجم عن النجاحات التكنولوجية والإنجازات المثيرة التي حققتها هذه الصناعات، وسوق السلاح العالمي المتنامية باطراد، وسياسة وزارة الدفاع الإسرائيلية في تشجيع المنافسة لوكلاء بيع الأسلحة، هذا إلى جانب التوسع في حجم الجيش الإسرائيلي.

وحول المستقبل التشغيلي للصناعات العسكرية، لم تظهر مؤشرات على أنها ستتراجع عن مكانتها بأنها أكبر المرافق الصناعية في إسرائيل، إذ تصل نسبة العاملين في هذا المرفق نحو ٤٠٪ في القطاع الحكومي و٥٠٪ في القطاع الهستدروتي و١٠٪ في القطاع الخاص[٢٧]. وتبين مؤشرات الأرباح السنوية للصناعات العسكرية أن هذه الصناعات بدأت تمر بمنحنى تصاعدي اعتباراً من عام ٢٠٠٦م، فقد ذكر رئيس قسم التصدير الأمني في وزارة الدفاع الإسرائيلية يوسي بن حنان أن قيمة صادرات السلاح والأنظمة الأمنية الإسرائيلية عام ٢٠٠٦م بلغت ٤,٤ مليار دولار، ويُعدُّ ذلك رقماً قياسياً بالمقارنة مع السنوات السابقة: ٣,٢٧ مليار دولار عام ٢٠٠٣م، و ٣,٧٤ عام ٢٠٠٤م، و٣,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٥م. وأوضح بن حنان أن الصناعات الأمنية الإسرائيلية تصدر حوالي ٨٠٪ من الإنتاج الأمني الإسرائيلي للخارج، في حين تخصص ٢٠٪- ٢٥٪ للاستخدام المحلي للجيش، وتعتبر الهند والولايات المتحدة من أكبر المستوردين[٢٨]. وتجاوزت الصناعات الجوية في عام ٢٠٠٦م- للمرة الأولى في تاريخها- مستوى ٤ مليارات دولار في توقيع عقود جديدة، إذ وقعت الشركة في السنة الماضية على عقود جديدة تصل قيمتها الإجمالية إلى ٤,٠٨٨ مليار دولار، بزيادة نسبة ٢٢٪ موازنة مع عام ٢٠٠٥م الذي بلغت فيه قيمة العقود ٣,٤ مليار دولار[٢٩].

وبتقدير بعض الخبراء الإسرائيليين، ستكون أوروبا واحدة من منطقتي هدف مركزيتين للشركات الإسرائيلية، وستكون السوق المتزايدة الثانية هي آسيا، وفيها تتحول الهند بالتدريج إلى زبون مركزي لشركات الأمن الإسرائيلية، مع دورة مبيعات متوسطة تقترب من مليار دولار في العام. والهدف الذي يقف في أساس هذه الجهود هو إيجاد مصدر دخل مستقر، يكون بديلاً عن الجيش الإسرائيلي ويؤمن موطئ قدم في السوق الأمنية الآخذة في الازدياد لأوروبا والهند. ويتوقع أن يستمر هذا التوجه إلى الخارج برغم الطابع الدوري لسوق التصدير، وبرغم مخاطرات تجارية معينة، إذ إن وزارة الدفاع

الإسرائيلية تشجع شركات إسرائيلية على الخروج إلى الخارج، وعلى توسيع نشاطاتها مع شركاء محليين[٣٠].

**ب- الجاهزية الداخلية**

مقابل كل مظاهر الانطلاق والتماسك والارتباط بأهداف الدولة، يتعين الوقوف عند **مظاهر الانكماش الذاتي الإسرائيلي**، وتتحدث التقارير عن أن المرحلة الراهنة تعد أياماً فظيعة للمجتمع الإسرائيلي، وبتعبيرات أحد المتخصصين الإسرائيليين في الشؤون الاجتماعية (تامي مولد حايو عضو في منتدى الإجماع الاجتماعي) يقول: "هذه أيام نسينا فيها من أين أتينا وإلى أين نسير، فقد الناس المؤمنون إيمانهم بالمستقبل، خلاصة اليهودية أصبحت خرقة مضرجة بالدماء، أيام يشمت فيها الناس بجيرانهم الذين سيخسرون بيتهم، وآخرون يسارعون إلى حمل السلاح في وجه إخوانهم، تحول فيها السبت من يوم راحة إلى يوم عمل، وفرحة العيد فرحة صدقة، يعمل الناس ولا يرون ثمرة عملهم، رجال العمل لا يجدون عملاً، مجتمع فقد طريقه، ضاعت القيم الأساس التي ربطتنا ببعض (العمل، التكافل، الاحترام)، معظمنا كفوا عن أن يتطلعوا إلى المستقبل، والمصاعب اليومية أصبحت لا تطاق، نحن مفعمون بالإحساس بأنه لا يمكن التغيير ولا يمكن الإصلاح، وأن أدوات الإصلاح اللازمة مفقودة"[٣١]. اتضح من استطلاع للجمهور اليهودي في إسرائيل، بمبادرة من جمعية "القلب الإسرائيلي" (الذي يرمي إلى تعزيز الهوية الإسرائيلية والتضامن مع إسرائيل والعمل كبوصلة قيم إستراتيجية) أن ثلثي الجمهور في إسرائيل يعتقدون أن المنعة الوطنية في إسرائيل (بمختلف المجالات القيمية والاجتماعية والأمنية) قد ضعفت، وهناك نسبة ١١٪ فقط يعتقدون أنها تعززت قوتها. وتبين من الاستطلاع أن القدماء يعتقدون أكثر من المهاجرين الجدد أن المنعة الوطنية ضعفت[٣٢]. ويوضح تقرير قدم في مؤتمر هرتسيليا السادس(٢٠٠٦م) تحت عنوان "الحس الوطني والحصانة القومية في إسرائيل" وضعه رئيس معهد السياسات

والإستراتيجية في المركز متعدد المجالات في هرتسيليا (عوزي أراد) والباحث في المركز (غال ألون) أن ارتباط مجموعات كبيرة في المجتمع الإسرائيلي بالدولة آخذ بالوهن، وأن انعدام الاستعداد للقتال في سبيل الدولة بارز في أوساط الشباب الإسرائيلي الذي يتحمل الآن أساس العبء العسكري، فهناك ١ من أصل كل ٧ شبان يهود في العشرينات من أعمارهم قدر بأنه من شبه المؤكد سيرفض القتال إذا ما طلب إليه ذلك، وأن ١ من كل ٤ إسرائيليين مستعد لمغادرة إسرائيل إذا أدى ذلك إلى تحسن وضعه الاقتصادي، وكانت مواقف الشبان بارزة في تطرفها، فنحو ٤٤٪ منهم مستعدون للهجرة من البلاد[٣٣]. وفي شريحة الشباب يلاحظ أن كثيرين من الشبان الإسرائيليين يسافرون بعد إنهاء الخدمة العسكرية للتجول في أنحاء العالم، بعضهم يعود وبعضهم الآخر يبقى في بلدان أجنبية. يوصف هذا الجيل بأنه لا يمكن خداعه بسهولة، وعندما ينكشف الجيل الشاب على الدول الغربية التي يعد جزءاً منها، لن يكتفي بإسرائيل التي تتدهور نحو العالم الثالث[٣٤]. ويظهر من التقارير الإسرائيلية أن جميع الأعراض في المجتمع الإسرائيلي تدل على فساد وتحطم لقيم كثيرة كانت توجهه في الماضي، وتشكل الخصخصة الكاملة لنحو ٥٠٪ من الكيبوتسات[٣٥]، ومنها الكيبوتس الأول في البلاد (دغانيا أ)، تعبيراً رمزياً جديد عن تصدعات في الحلم الصهيوني، وتفكك حلم "أرض إسرائيل" حسب تعبير يورام كينوك[٣٦].

**ج- القيادة العامة**

رغم مظاهر القوة التي تبدو فيها الزعامة الإسرائيلية، إلا أن التقارير تشير إلى حالة بدأت فيها إسرائيل تدخل مرحلة فراغ استراتيجي، على خلفية قصور أداء زعامتها في المجالات السياسية والاستراتيجية. وفي الوقت ذاته، تبين التقارير ارتباك الجهاز السياسي، وسيطرة التحقيقات على أجواء العمل في الوزارات. فقد وصل عدم الرضى- على مستوى الجمهور الإسرائيلي- عن القيادة السياسية في إسرائيل إلى ذروته (٧٨٪). وبينت الاستطلاعات أن الشؤون السياسية تراجعت إلى مكان منخفض بين الموضوعات التي

يجب أن تحتل في رأي الجمهور رأس جدول أعمال المجتمع الإسرائيلي، وكان في رأس سلم الأولويات تطهير الجهاز الحاكم من الفساد، وإعادة بناء الجيش الإسرائيلي وقدرة ردع إسرائيل، وتقريب الفروق الاقتصادية، ومكافحة العنف والجريمة.

يسود انطباع عام بين الإسرائيليين بأن دولتهم تحولت إلى دولة تائهة تفتقر إلى قيادة ناجحة ونهج مناسب، وأن هذه الحكومة بدأت تمر بحالة من الارتباك في أدائها العام. وبلغت أزمة الثقة عند الجمهور الإسرائيلي بقيادته ذروة غير مسبوقة، لكن الجمهور اليهودي يؤيد سياسة الحكومة في قضايا الأمن والخارجية. ويتبين من بحث أجراه (آريه رتنر ود. مئير يعيش) من جامعة حيفا- وهدفه قياس مدى "العدل الاجتماعي" في إسرائيل وموقف الجمهور من أداء الحكومة ومؤسساتها، وعرضت نتائجه في مؤتمر حيفا الأول للمسؤولية الاجتماعية- أن ٥٪ فقط من اليهود راضون عن الساحة السياسية، و١٤٪ راضون عن الكنيست، و٣٠٪ راضون عن مستوى المعيشة، و ٣٧٪ راضون عن الحياة في الدولة بشكل عام[٣٧]. وبشهادة بعض كبار المحللين، هناك مأساة تحدث في إسرائيل، تتلخص بأن مؤسسات الحكم تنهار واحدة تلو الأخرى، وتفقد قدرتها ومكانتها الاعتبارية، وتتحول إلى مهزلة وأضحوكة تلوكها الألسن، وأن الضربات أصابت رئيس الدولة والكنيست والحكومة وحتى محكمة العدل العليا، ومن ثم جاء دور الجيش والشاباك والموساد والشرطة[٣٨]. وحسب رصد شامل يلاحظ المحلل ذاته أن دولة إسرائيل دخلت عامها الستين في إحدى السنوات الأكثر إثارة للقلق في تاريخها؛ كل المؤسسات السلطوية تقريباً( الرئاسة، والحكومة، والكنيست، والمحكمة العليا، والجيش والشرطة) فقدت جزءاً ملموساً ومهماً من قدرتها ونفوذها وقيمها الأخلاقية[٣٩].

يزداد استياء الإسرائيليين عموما من أوضاع الدولة وافتقارها للزعامة "الأصيلة" من طراز القادة الأوائل، ومن تفشي ظاهرة الفساد. وتشهد إسرائيل جواً يشبه ما ساد الولايات المتحدة في فترة مكارثي، إذ أصبح الجميع يخافون تقديم شكاوى عليهم ويخافون المحاكمة، بينما يلعب الإعلام دور محاكم التفتيش. وبدأت تظهر، وخاصة بعد

الحرب الأخيرة، نغمات سياسية عن حلول "آخر الزمان"، أي احتمال انتهاء إسرائيل، وهناك من يرى أن القنبلة النووية الإيرانية ستقرب هذا الاحتمال(٤٠).

وبحكم عام على القيادة الإسرائيلية، يستطيع المراقب المتخصص أن يلمس التدني الكبير للزعامة الإسرائيلية الحالية عن مستوى الزعامات السابقة، وضمناً جيل المؤسسين. وعند استعراض بنية النخب السياسية والحزبية والعامة في إسرائيل حالياً (الشخصيات وخصائصها) يتبين أن إسرائيل ستفتقر إلى قيادات ذات سمات كاريزمية. فمع غياب شمعون بيرس وأقرانه عمرياً، ستتضاءل- إلى حد كبير- الشخصيات التي تحوز على تقدير شعبي بالمعايير التاريخية. وباستثناء حالة إيهود براك وشاؤول موفاز وبضعة شخصيات ذات سجل عسكري وأمني، من المرجح ألا تختلف القيادة الإسرائيلية المستقبلية عن نمط إيهود أولمرت وعامير بيرتس وبنيامين نتنياهو وأمثالهم.

## ثانياً: المضامين الاستراتيجية للغايات القومية، واتجاهات التطورات المستقبلية الإسرائيلية

يأتي في مقدمة النواظم للسياسة الإسرائيلية العليا لتحقيق ما يسمى "الغايات القومية" صياغة ثلاثة عناصر، هي:

١. **الغايات الاستراتيجية:** وتتضمن السعي المتواصل للحفاظ على "السيادة القومية"، عبر تجسيدها بمضامين جغرافية واقتصادية واجتماعية ودبلوماسية، وضمان استمرارية المشروع الصهيوني معبراً عنه بالدولة الإسرائيلية، واستكمال هذا المشروع في مجالات الهجرة والاستيطان والاقتصاد والعلاقة مع يهود العالم، ودوام العمل للحصول على اعتراف الآخرين في المنطقة والعالم، وبلوغ مكانة متميزة على الصعيد العالمي بعوامل واعتبارات سياسية ومادية، واستمرار الدور الدولي للحضور الإسرائيلي، والادعاء المستمر بوجود رسالة حضارية تؤديها الدولة الإسرائيلية.

٢. **الأهداف العسكرية:** وتنطوي على مواصلة العمل في بناء جيش قوي مدرب ومؤهل ومسلح ليتمكن من مواجهة التحديات، ويعمل على خفض التهديد الخارجي أو إلغائه، ويستطيع التحكم بالرقعة الجغرافية أو الإقليم، وردع العدو عن التفكير بشن حرب ضد إسرائيل، فضلاً عن القيام بتصريف العسكرة والتنشئة العنفية للإسرائيليين حتى لا ترتد تأثيراتها إلى الداخل الإسرائيلي، واستمرار الاهتمام بتصنيع السلاح وتوفير مقومات القاعدة المادية الصلبة.

٣. **المصالح العامة:** وتشمل استمرار العمل في اتجاهات تحقيق التماسك الداخلي الإسرائيلي، والحفاظ على الأمن العام، واستقرار النظام السياسي، وتوفير الفرص لبناء الاقتصاد القوي عبر تسخير الموارد واستخدام الوسائل بطريقة ناجعة، مع الحرص على "عدالة التوزيع"، وممارسة الأنشطة الحيوية المختلفة.

تعد هذه المهمات إطاراً عريضاً لبلورة موقف إستراتيجي مستقبلي يضمن لإسرائيل توزاناً محدداً في الحفاظ على "الأمن القومي". وتندرج ضمن هذا الإطار تفصيلات تتعلق بالأداء الإسرائيلي الجاري على الصعيدين الرسمي والشعبي. وإذا كانت إسرائيل تحاول الظهور بأنها تستطيع تأمين ذلك التوازن بالمفهوم الشامل، خلال السنوات العشر المقبلة، إلا أن الإرباكات التي تعترضها تصل إلى مستوى قد يهدد كثيرا من عناصر "الغايات القومية". وتقدم التصورات "التشاؤمية" السائدة حول المستقبل الإسرائيلي مؤشرات على هذه الإرباكات.

وهذه بعض العينات التي تقدم قراءة مستقبلية تتسم بالتحذير من انسداد الأفق الإسرائيلي:

- يقول فان كريفليد (من قسم التاريخ في الجامعة العبرية، وهو خبير معروف متخصص بالتاريخ العسكري وعلم الإستراتيجيات على مستوى العالم): "إن صراعنا ضد الفلسطينيين صراع خاسر، وسوف يؤدي إلى القضاء علينا، إننا نقف في الجانب الخطأ، جيش الدفاع الإسرائيلي هو في الركن الخطأ المحكوم على

من يقف فيه بالهزيمة... إن إسرائيل قد دخلت في قلب صراع لا أمل فيه، وسوف يؤدي إلى نهايتها... إننا نقترب إلى نقطة من الصراع سيكون الفلسطينيون قادرين أن يفعلوا بنا ما فعله "المجاهدون" بالسوفييت، وما فعلته جبهة التحرير الجزائرية بالفرنسيين في الجزائر. ولو اندلعت غداً حرب من طراز حرب العام ١٩٧٣م، فإن معظم الجيش الإسرائيلي، وليس كله، سوف يطلق سيقانه للريح... إذا استمرت الأمور على هذا النحو فسوف نصل إلى مرحلة تنهار فيها دولة إسرائيل. ويبدو أننا على هذا الطريق، وهناك مؤشرات تقول ذلك. ولكن حرباً أهلية قد تقع هنا قبل هذا الانهيار، وهذا هو الخط الأحمر الذي أنبه إليه"[٤١].

- يقول أبراهام بورغ (رئيس الكنيست خلال ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠م، ورئيس الوكالة اليهودية بعد ذلك): "أصبحت نهاية المشروع الصهيوني بالفعل على أبوابنا، وهناك احتمال حقيقي لأن يكون جيلنا هو الجيل الصهيوني الأخير. إن ألفي سنة من الصراع للاستمرار اليهودي انتهت الى دولة من المستوطنات تديرها عصبة غير أخلاقية من الفاسدين الذين لا يحترمون القوانين ولا يأبهون بمواطنيهم ولا حتى بأعدائهم. ولا يمكن استمرار دولة تفتقر للعدالة. لقد بدأ الكثير جداً من الإسرائيليين في استيعاب ذلك، وهم يسألون أولادهم أين يتوقعون الحياة بعد خمسة وعشرين عاماً. الأطفال الأمناء يعترفون بعدم المعرفة. لقد بدأ العد التنازلي للمجتمع الإسرائيلي"[٤٢].وفي مقابلة حديثة معه رأى أن "تعريف دولة إسرائيل على أنها دولة يهودية هو مفتاح نهايتها، الدولة اليهودية شيء قابل للانفجار، مادة منفجرة... اليهودية – الديمقراطية نيترو غلتسرين... نحن في آخر أيام اليهودية المواجهة للغير، صهيونيتنا المواجهة للغير هي إلى الأبد شيء يحمل الكارثة... أنا أرى مجتمعي ومسقط رأسي ومكاني يُهدم"[٤٣].

- يقول أساف عنبري (كاتب ومحلل سياسي): "من يبحث عن قرائن على احتضار دولة إسرائيل، سوف يجدها بوفرة في جميع ميادين الحياة التي باتت أكثر إحباطا من يوم إلى يوم. وهذا لا يتطلب أي جهد، إنه فقط يحتاج إلى كثير من الورق"(٤٤).
- يقول بنيامين شفارتس (أحد المحررين الكبار في مجلة "أتلانتك" الأميركية التي تصدر في بوسطن، عدد أيار ٢٠٠٥م): "من غير المتوقع أن تصل إسرائيل إلى سن الـ ١٠٠، المشروع الصهيوني لم يتمكن أبداً من التغلب على العائق الديمغرافي الذي أقلقه منذ تأسيسه، والاحتياجات الوجودية للسكان الفلسطينيين، ذوي نسبة النمو العالية أكثر بكثير من إسرائيل، ستلزم كل دولة فلسطينية مستقبلية بمحاولة التوسع، الأمر الذي سيأتي على حساب إسرائيل"(٤٥). "العملية الديمغرافية ستؤدي إلى أن يتخلى الفلسطينيون عن فكرة الدولة المستقلة، وأن يتبنوا فكرة الدولة ثنائية القومية حسب مبدأ "صوت واحد للشخص الواحد"، الأمر الذي يضمن لهم أغلبية في الدولة"(٤٦).
- قام أربعة رؤساء سابقين "للشاباك" (أبراهام شالوم، ويعقوب بيري، وكرمي غيلون، وعامي أيالون)، خلال لقاء خاص، بإطلاق رسالة تحذيرية للمجتمع الإسرائيلي، مبدين خوفهم الكبير على مصير دولة إسرائيل. فقال أيالون: "إننا نسير بوتيرة مضبوطة نحو تحول دولة إسرائيل إلى دولة غير ديمقراطية وغير يهودية، وأنا قلق جداً على مستقبلنا، وأنظر إلى بناتي الصغيرات وأرى بوضوح أننا نسير في اتجاه التحطم". وقال يعقوب بيري: "إننا نسير في اتجاه التدهور والكارثة في كل المجالات، ولذلك إذا لم يحدث شيء ما هنا، فإننا سنواصل العيش على أسنة الحراب ونواصل التخبط في الوحل وتدمير الذات". وقال كرمي غيلون: "إننا نوشك على الغرق من دون تسوية سياسية ومن دون حل الصراع مع الفلسطينيين". وقال شالوم: "الجدار الفاصل يتسبب في إنشاء واقع

سياسي- أمني سيتحول إلى مشكلة بحد ذاته، لأنه يتسبب بالكراهية ويصادر الأراضي ويلحق مئات آلاف الفلسطينيين بدولة إسرائيل، وهذا ضد مصلحتنا لاعتبار أن دولة إسرائيل هي بيت الشعب اليهودي "[٤٧].

- أصدر علماء يهود في فلسطين المحتلة (أبرزهم: آنان بيليتسكي، وأندريه درازنين، وحاييم هانغبي، ويهوديت هاريل، ومايكل وارشوزكي، وأورين ميديكس) وثيقة مهمة (في ١٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٤م) أُعِدّت في مستوطنة جيفات أولغا، سميت "وثيقة أولغا"، جهروا فيها بالحقيقة، ونظروا إلى العرب ملاذا مستقبليا من جحيم الصهيونية العنصرية التي وضعت اليهود على طريق الهلاك ولو بعد مائة عام. تقول الوثيقة: "كل من لديه عيون ترى، وآذان تسمع، يعلم أن الخيار أمامنا هو: إما مائة عام أخرى من صراع سينتهي بالإبادة، أو بناء شراكة مع من يقطنون هذه الأرض، ومن الممكن لمثل هذه العلاقة أن تحولنا- نحن يهود إسرائيل- من أجانب في بلدهم إلى سكان أصليين "[٤٨].
- يقول دانييل بايبس (مستشرق أميريكي): "منذ ١٩٩٣م أصبح الإسرائيليون- كما يقول الفيلسوف يورام حزوني- "شعبا مستنزفاً ومبلبلاً ضل طريقه"، يتوسل حقا ألا يُسقطه أعداؤه في الشرك "[٤٩].
- تقول كاثلين كريستسون (محللة سابقة في CIA ): "من يتطلع إلى المستقبل لا بد أن يلمح اختيارين لا ثالث لهما: فإما أن تعمد إسرائيل وأنصارها في الولايات المتحدة إلى تجاوز الجوانب العنصرية في الصهيونية والموافقة على إقامة دولة واحدة في فلسطين يقطنها الفلسطينيون واليهود ويتمتعون فيها بحقوق متساوية، أو أن العالم سيواجه حريقاً لا يستطيع أحد تصور أبعاده "[٥٠].
- يقول إيتان هابر(مدير مكتب رابين): "دولة إسرائيل تمر الآن بواحدة من مراحل السقوط، لحظات الإذلال، الأصعب منذ ولادتها. فلو أن الدولة كانت تستطيع البكاء، لكنا نغرق الآن في بحر من الدموع، في لحظة واحدة، وكأنه حكم من

السماء، تتقلقل وتهتز أمام أعيننا أسس هذه الدولة اليهودية، شخصيتها، قوانينها، حياتها، رئيس الدولة، الكنيست، الجيش الإسرائيلي"(٥١).

- شكك يسرائيل أومان (العالم الإسرائيلي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد) باستمرار وجود الدولة العبرية على المدى البعيد، مشيراً إلى أن عدداً كبيراً، وأكثر مما ينبغي من اليهود، لا يدركون لماذا هم موجودون هنا. وأضاف: "إذا لم ندرك لماذا نحن موجودون هنا، وأن إسرائيل ليست مجرد مكان للسكن فيه، فإننا لن نبقى... إن الإرهاق الوطني شكل أحد الأسباب الرئيسة لحرب لبنان الأخيرة، والإرهاق في وضع دولة إسرائيل سيؤدي إلى الموت، كما يحدث خلال تسلق الجبال، موضحاً أنّه إذا ما علق متسلق الجبال على جانب الجبل وبدأ الثلج بالتساقط يجب أن يبقى حذراً لأنه إذا نام سيموت"(٥٢).
- يقول عوزي بنزيمان (كاتب مخضرم): "حرب لبنان الثانية جسدت الانعطاف السلبي في وضع إسرائيل الإستراتيجي الذي يتكشف في السنوات الأخيرة؛ فإذا كانت إسرائيل منذ حرب حزيران ١٩٦٧م تبدو دولة ذات قدرة بقاء لا شك فيها، فقد وضعت علامة استفهام فوق هذه البديهية في السنوات الست الأخيرة. قوة الردع الإسرائيلية تضررت، ربما بسبب طريقة الانسحاب من لبنان في أيار ٢٠٠٠م، وربما بسبب التطورات في العالم العربي عموماً، وفي الجمهور الفلسطيني خصوصاً، وربما بسبب التغيرات في مزاج الشارع الإسرائيلي، وبالتأكيد بسبب صعود أحمدي نجاد إلى سدة الحكم في طهران، وخصوصاً بسبب تهديده النووي. نتائج الحرب في لبنان عززت من هذا الانعطاف، أعداء إسرائيل في العالم العربي، وخصوصاً في الشارع الفلسطيني، استمدوا الدعم والتشجيع من نجاح حزب الله في الصمود أمامها"(٥٣).

تعكس هذه العينة من التقديرات والتصورات بعض ملامح البيئة الإستراتيجية التي تعيشها إسرائيل، ونظراً لعدم تحديد هذه الملامح بفترة زمنية، يمكن ملاحظة أنه خلال

السنوات العشر القادمة ستظل الأفكار التشاؤمية المتضمنة فيها متداولة وتلقي بظلالها على الشعور الجمعي الإسرائيلي. وتعبير تصريفيا لهذا الشعور فإنه من المتوقع أن تزداد شراسة المؤسسة الصهيونية الحاكمة في مواجهة التحدي المرتبط بالحلقتين الأضعف (بالمعايير العسكرية) وهما عرب الداخل والفلسطينيون في الضفة والقطاع، وخاصة بسبب طبيعة مستجدات عملية النهوض الوطني المتعلقة بهاتين الحلقتين.

## ثالثاً: ملامح العلاقة المستقبلية بين المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة وعرب ٤٨

من المقدر أن يظل التعامل الإسرائيلي مع العرب في البلاد- وفق صيغة "الهوية اليهودية" الحصرية للدولة- على الطريقة الجرمانية البائدة (الدولة الألمانية) المستندة إلى الانتماء العرقي، وعدم اعتراف الدولة بأي حق للآخرين بالمواطنة فيها. وبعد أن تم تجسيد الوضعية التمييزية لأولئك العرب بالتشريعات واللوائح التنفيذية التي صادرت أراضيهم وعرضتهم إلى اضطهاد مزدوج قومياً وطبقياً، سيظل هذا النهج ثابتاً للمواقف الصهيونية المعتمدة إزاءهم في شتى الميادين.

وبالمقابل، من المرجح أن تبقى التطورات النضالية في صفوف عرب ١٩٤٨م تسير في اتجاه محاولة رفع الظلم الذي لحق بهم، وبناء ذاتهم الكيانية الوطنية، بمكوناتها السياسية والاجتماعية والثقافية، والسعي لتحقيق المساواة ونيل الحرية. ويبين رصد التفاعلات الجارية منذ أواخر العام الماضي(٢٠٠٦م) وجود مسار نضالي جديد لعرب ٤٨ بعد نشر الوثائق الرؤيوية الأربع: وثيقة "التصور المستقبلي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل" الصادرة عن اللجنة القُطْرية للسلطات المحلية العربية ولجنة المتابعة العليا للجماهير العربية، ووثيقة "الدستور والحقوق الجماعية للمواطنين العرب" الصادرة عن مركز "مساواة" (لحقوق المواطنين العرب في إسرائيل)، وثيقة "الدستور الديمقراطي" التي

أصدرها مركز "عدالة" (المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل)، كاقتراح لدستور لدولة إسرائيل، "وثيقة حيفا" التي أعدها طاقم خبراء شكّله مركز "مدى الكرمل للدراسات الاجتماعية والتطبيقية". هذه الوثائق تتكامل في تناولها لحاضر العرب ومستقبلهم، في سياق تجسيد الحقوق الجماعية، وتطرح تصورات لتصحيح الخلل في العلاقة القائمة بينهم وبين المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة.

إزاء هذه الوثائق ومحاولات العمل في ضوئها، ستظل المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة تنظر للتوجهات المتضمنة فيها على أنها "**خطر استراتيجي حقيقي على المدى البعيد**" يهدد وجود إسرائيل وطبيعتها كدولة يهودية، وسيعنى "جهاز الأمن العام" في إسرائيل (الشاباك) بتشديد القبضة الحديدية ضد العرب، بذريعة "منع استمرار الابتعاد بين عرب إسرائيل والدولة"، ورفع مستوى المطالب التي تضعها الدولة أمام العرب، وسيظل "الشاباك" يسمح لنفسه بملاحقة ومراقبة نشاطات مشروعة بحجة "منع تغيير طابع الدولة"، أي أنّ هذا الجهاز يأخذ دور جميع السلطات الأخرى التي من المفترض أن ترسم حدود المسموح وغير المسموح به في نظام يصف نفسه بأنه ديمقراطي. ويبين تحليل هجمة "الشاباك" الجديدة أنه بذريعة "ديمقراطية تدافع عن نفسها"، هناك **محاولة لإعادة إنتاج فترة الحكم العسكري**(١٩٤٨ – ١٩٦٦) – حين كان "الشاباك" يتدخل بكل شؤون المواطنين العرب ـ .. ويمكن إجمال المعاني المستقبلية الكامنة في هذه الهجمة، بالتالي:

- ممارسة المؤسسة الحاكمة سياسة عنصرية، تتضمن الاضطهاد والقمع ومحاصرة الوجود العربي في الداخل، ومنح مزيد من الامتيازات لليهود على حسابهم .
- التعامل مع مُواطَنة العرب عبر أجهزة المخابرات، لكسر إرادتهم وتغييب وعيهم، وطمس حقيقة أنهم أهل البلاد الأصليون، وأنهم جزء من الشعب الفلسطيني والأمتين العربية والإسلامية.
- تغليب فكرة المخاطر الأمنية على مفهوم مُواطَنة العرب، الذي تقوم المؤسسة الحاكمة ذاتها بنسفه.

- ممارسة تهديد سافر للعرب وتصعيد سياسة الملاحقة السياسية للقوى الوطنية العربية في الداخل.
- فرض قواعد سلوك جديدة، وإيقاف ديمقراطية إسرائيل عند حدود يهوديتها.
- التحكم بالتفاعلات الداخلية العربية، لمنع ما يسمى "الخطر الديمغرافي".

من المرجّح عند محاولة استشراف الآفاق المستقبلية للعلاقة بين المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة وعرب ١٩٤٨، في ظل إدراك حقيقة أن هؤلاء العرب اجتازوا الحكم العسكري، وقاموا بتنظيم أنفسهم، وراكموا خبرة نضالية غنية، أن يستمر العرب هناك بالحفاظ على الذات والسفينة والبوصلة، رغم مخاطر الأمواج العاتية التي يتعرضون لها.

## رابعاً: ملامح العلاقات المستقبلية بين إسرائيل والفلسطينيين في الضفة والقطاع

تسير هذه العلاقات في منحى إصرار إسرائيل على إنجاز تسوية تستعيض فيها عن الأراضي التي ستقام عليها الدولة الفلسطينية بعناصر استراتيجية توفر حماية للأمن الإسرائيلي، مثل تجريد الدولة من السلاح، وإبقاء الأمن الخارجي بيد إسرائيل، وعدم تفكيك غالبية المستوطنات، وعدم إلحاق الضرر بأحواض المياه الجوفية التي تغذيها، وإنشاء مناطق عازلة أو أحزمة أمنية، وتكبيل الدولة بقيود واتفاقات في موضوعات عسكرية وأمنية وسكانية للتعويض عن خسارة بعض المواقع في الضفة والقطاع.

### الجغرافية السياسية الفلسطينية

ستعنى إسرائيل- في أي تسوية مع الفلسطينيين- برفض خيارين نقيضين: رفض الضم التام للضفة الغربية؛ لأنه يؤدي إلى دولة ثنائية القومية، ورفض التسليم بقيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على كامل أراضي الضفة والقطاع وضمناً القدس الشرقية؛ لأن هذه الدولة تشكل خطراً وجودياً وأمنياً على إسرائيل من وجهة النظر الإسرائيلية. هذه "الوصفة" تحكم عملية الترسيم الجغرافي والأمني والسياسي للواقع المستقبلي الذي

ترغب إسرائيل بفرضه على الفلسطينيين، وهي عملية أخذت تنشط خلال السنوات الأخيرة، وسوف تستمر في المستقبل.

**- قطاع غزة:**

ستظل الأوضاع الجغرافية والأمنية لقطاع غزة على النحو القائم حالياً، مع إجراء بعض التعديلات اللوجستية، وتتلخص بما يلي:

- استمرار السياج المحيط بقطاع غزة والمجهز بمعدات إلكترونية، والذي أقيم بعد سنة على اتفاقات أوسلو عام ١٩٩٣م، وهو يتبع إجمالاً خط ١٩٦٧م. وهناك خطة لبناء سياج ثان يتيح إقامة منطقة عازلة بعرض ٧٠ متراً مع السياج القديم، وستتم مراقبتها خصوصاً عبر شبكة كاميرات وآليات موجهة عن بعد [٥٤].
- الإبقاء على النشاط العسكري الإسرائيلي ضمن "المنطقة العازلة" بعرض ٥-٧ كم التي أقيمت أواخر عام ٢٠٠٥م، في شمالي قطاع غزة، لمنع دخول فلسطينيين إلى المناطق التي تطلق منها القذائف الصاروخية على إسرائيل. وربما تشمل المنطقة العازلة أيضاً الأراضي التي كانت تقوم عليها المستوطنات الإسرائيلية التي دمرها الجيش الإسرائيلي بين شهري آب وأيلول ٢٠٠٥م في جنوبي القطاع[٥٥].
- تحويل معابر إيرز وكيرم شالوم وكارني وصوفا الموجودة بين إسرائيل وقطاع غزة إلى معابر حدودية "دولية"، طبقاً لأمر وقعه وزير الداخلية الإسرائيلي (أوفير بينيس) وصادقت عليه لجنة الداخلية البرلمانية، مما يوجب على من يريد دخول إسرائيل عبرها الحصول على تأشيرة (فيزا)، مثلما هو عليه الحال بالنسبة لأي مواطن أجنبي يرغب بدخول إسرائيل عبر المعابر الدولية الأخرى[٥٦].
- استمرار حصار قطاع غزة براً وبحراً وجواً، وإخضاع حركة العبور إلى القطاع والخروج منه للمعايير الإسرائيلية الأمنية والعملية والسياسية وسواها.

- التحسب الإسرائيلي الدائم لمحاولة اختراق الحدود، بوسائل شتى، وضمناً بأنفاق أو بإدخال طائرة صغيرة دون طيار[٥٧] تابعة للفصائل الفلسطينية.

**- الضفة الغربية:**

من أبرز المحددات الشائعة لصورة الوضع الجغرافي والأمني المستقبلي في الضفة الغربية تشكيل أربع كتل (جُزُر) فلسطينية يمكن إقامة دولة عليها، هي: كتلة جنين/ نابلس، وكتلة رام الله، وكتلة بيت لحم، وكتلة الخليل. ترتبط هذه الكتل بشوارع مزدوجة منفصلة، بعضها خاص بالفلسطينيين، وبعضها خاص باليهود. ويحصل الفلسطينيون على ممرات شمالي الضفة الغربية وجنوبيها وبين الضفة الغربية وقطاع غزة، وتتخذ الممرات شكل تحويلات من الشوارع القائمة وأنفاق تحت الشوارع الإستراتيجية. وعندئذ تتضمن النتائج حسب الرؤية الإسرائيلية تمكين الفلسطينيين من تطبيق رغبتهم الوطنية بإقامة دولة، والحفاظ على الأمن والمستوطنات اليهودية في جميع الضفة الغربية، والتهديد الدائم للفلسطينيين بالقول: (إذا لم تحسنوا التصرف بإمكاننا إغلاق الشوارع أمامكم)، وهذا ما تم تطبيقه خلال الانتفاضة الحالية[٥٨]. وضمن العوامل التي تمهد لإمكانية تنفيذ هذه الخطة انتهاء الجيش الإسرائيلي من إنشاء شبكتين منفصلتين من الطرق، لتكون المحاور المركزية في أرجاء الضفة موضع استخدام المستوطنين والإسرائيليين، فيما تكون الطرق الترابية الجانبية بين القرى مخصصة لاستخدام الفلسطينيين. وعملياً، يدور الحديث عن مدماك آخر في سياسة الأبرتهايد السائدة في المناطق[٥٩].

تكاملاً مع ذلك، يستمر العمل بأمر عسكري صادر عن قائد المنطقة الوسطى في الجيش الإسرائيلي، وقد دخل حيز التنفيذ في منتصف شباط ٢٠٠٦م يحظر على الفلسطينيين حاملي التصاريح بدخول إسرائيل من الطرق التي يدخل فيها الإسرائيليون إلى نطاق "الخط الأخضر"، ويحظر على الإسرائيليين ايضا نقل أصحاب التصاريح الفلسطينيين إلى إسرائيل إلا عبر ١١ معبراً خاصاً مخصصة للفلسطينيين فقط[٦٠].

تبين الوقائع القائمة في غور الأردن أن سلطات الاحتلال تعتزم مواصلة فصل المنطقة الشرقية من الضفة عن سائر أجزاء الضفة، وحرمان نحو مليوني فلسطيني من الدخول إلى هذه المنطقة، وتشتمل على غور الأردن ومنطقة شاطئ البحر الميت والمنحدرات الشرقية لجبال الضفة، لا سيما أن كبار المسؤولين الإسرائيليين كانوا قد أعلنوا أن منطقة الغور ستبقى تحت سيادة إسرائيل في كل تسوية مستقبلية(٦١). وتؤكد التقارير المنشورة أن الجنود الإسرائيليين يشرفون على التغييب القسري للفلسطينيين بوساطة أربعة حواجز أساسية تقطع طريق الغور عن باقي أجزاء الضفة، وما يحدث فعليا هو أنهم يساعدون في تفريغ الغور من سكانه الفلسطينيين تحضيرا لضمه إلى إسرائيل بصورة رسمية(٦٢).

وارتباطاً بالواقع الجغرافي، يذكر أن إسرائيل سيطرت على ٩٠٠ مليون م٣ من مياه حوض الأردن (البالغة ١٣٠٠ مليون م٣)، وتقوم بالسيطرة على المياه الجوفية في الحوض الغربي الفلسطيني وسرقتها(٦٣). وليس هناك ما يشير إلى أن إسرائيل ستقدم تنازلات في موضوع المياه مستقبلاً، خاصة أنه ليس عديم المغزى. إن ترسيم مسار الجدار يتطابق تماماً مع مسار خزانات المياه الجوفية وآبار المياه، لتقع في الجهة الإسرائيلية. ويفصل الجدار بعض التكتلات السكانية عن مصدرها الوحيد من المياه(٦٤).

هكذا تبين بِنْية الحل الإسرائيلي المتصور لمسألة الجغرافيا السياسية أن تقطيع أوصال الضفة الغربية، وحرمانها من الوحدة الإقليمية مع قطاع غزة، يشكلان الهدف الأبرز للخطط الإسرائيلية الراهنة والمستقبلية، على نحو يجري فيه تكريس الجزء الأكبر من الواقع الاستيطاني والسياسي والأمني الحالي.

**- الجدار الفاصل:**

سيكون الجدار الفاصل على مدى السنوات العشر المقبلة واقعاً ناجزاً قائماً، بفعل الإصرار الإسرائيلي على استكمال إنشائه، وستكون النتيجة وجود جدار عملاق يبلغ طوله ١٠ أضعاف سور برلين وارتفاعه ٣ أضعافه. ومع اكتمال بناء الجدار لن تتجاوز مساحة الأراضي المتبقية للفلسطينيين (مناطق أ + ب) ما مجموعه ٢٧٠٠ كم٢ (= نحو

نصف مساحة الضفة، أي نحو ١٠٪ من مساحة فلسطين التاريخية) وهو ما تم الحديث عنه من قبل حكومة شارون، وبتأييد أميركي من قبل الرئيس بوش، لإعطاء دولة مؤقتة للفلسطينيين على مناطق أ + ب، ويكون الجدار الشرقي والغربي قد تجاوز طوله ١٠٠٠كم. وسوف يصبح شكل الجدار مثل اليد المشوهة التي تتغلغل أصابعها داخل أراضي الضفة الغربية، لتضم أكبر عدد ممكن من المستوطنات الصهيونية، أول هذه الأصابع شمالاً لضم مستوطنة ألون موريه شمال شرق نابلس. والثاني أيضاً في أراضي محافظة نابلس لضم مستوطنة إيتمار. أما الإصبع الثالث على حدود محافظة رام الله- نابلس، ويكون أكثر اتساعاً؛ ليضم ما يعرف بمجموعة مستوطنات: شيلو، وعيليه، ومعاليه لبونة، ورحاليم، ومتسبيه شيلو. والإصبع الرابع يمتد إلى مستوطنة بيت إيل، ويضم بسجوت، وكوخاف يعقوب، ومعاليه مخماس، وعوفرا، ويتصل بعد ذلك بمحافظة القدس. والخامس في محافظة بيت لحم ليضم مستوطنات تقوع، ونيكوديم، ومتسارشمعون، ومتسار سيفر، ومعاليه عاموس. وهناك إصبع سادس يصل إلى حدود مدينة الخليل، ليضم كريات أربع، وخارسينه، والبؤر الاستيطانية داخل المدينة، وكذلك معاليه حيفر وبني حيفر وكرميل ومعول، وبذلك يكون قد ضم الجدار معظم المستوطنات الشرقية وما عرف من مستوطنات خط آلون التي يبلغ مجموع مستوطناتها ٣٥ مستوطنة، إضافة إلى المستوطنات سابقة الذكر(٦٥).

طبقاً لمعطيات "مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة/ بيتسيلم"، يضم الجدار الفاصل ٣١ ٪ من أراضي الضفة الغربية، ويصل عدد الفلسطينيين المتضررين منه إلى نحو نصف مليون نسمة، يقطنون نحو ٨٥ قرية وبلدة. وبحسب المركز فإن ١٤ قرية وبلدة فلسطينية يقطنها أكثر من ٢٤ ألف فلسطيني ستوجد كلياً غرب الجدار، فيما يحيط الجدار من جهات ثلاث على الأقل بـ ٥٣ قرية وبلدة يسكنها أكثر من ٢٣٠ ألف فلسطيني، فضلاً عن أنه يعزل ١٨ قرية وبلدة في القدس الشرقية المحتلة يسكنها ٢٢٠ ألف فلسطيني. وسيضم الجدار عملياً إلى إسرائيل ٥٥

مستوطنة يهودية تقطنها الغالبية العظمى من المستوطنين، من بينها ١٢ مستوطنة في القدس، و٤٢ مستوطنة في الضفة الغربية يقطنها أكثر من ٣٢٢ ألف مستوطن، في حين يُبقي الجدار ٧٩ مستوطنة تضم ٨٤ ألف مستوطن إلى الجهة الشرقية منه[٦٦].

**- المعابر الحدودية:**

إن خط التماس بين إسرائيل ومناطق السلطة الفلسطينية يرتدي بالتدريج شكل حدود بين دولتين، في المستقبل المنظور. ويجد المراقب صعوبة في تحديد عدد المعابر التي ستكون على هذه الحدود، فقد ذكر تقرير إسرائيلي أنه يتم التخطيط لإقامة مشروع كبير من المعابر ونقاط الحدود، سيتضمن ٣٣ معبراً مع الضفة الغربية و٣ معابر مع قطاع غزة[٦٧]. وحسب معلومات إسرائيلية أخرى- وعلى امتداد نحو ٨٠٠ كم من الجدار- يخططون لـ ٣٠ معبراً كبيراً و٦٥ معبراً صغيراً (زراعياً)، بعضها أصبح الآن قائماً. والمعابر الـ ٣٠ الكبيرة تتضمن ٥ معابر للبضائع و٢٥ أخرى للسيارات والمشاة، ومن بينها ١٠ لعبور الفلسطينيين[٦٨]. وتحدثت تقارير إسرائيلية عن إنشاء ٤٠ نقطة عبور في الجدار، بعضها موجود، وأغلبها سيوضع في المواقع المعروفة حالياً والتي توجد فيها حواجز. وعموماً ليس هناك تحديد واضح لهذه المعابر؛ لأن مسار الجدار الفاصل النهائي لم يتحدد بعد. واستناداً لمعطيات ومعلومات جمعت من مصادر مختلفة، ستكون في الجدار الفاصل أربعة أنواع من المعابر، هي[٦٩]:

- معابر الشحن والتنزيل المخصصة للبضائع، دون دخول الشاحنات وخروجها على طريقة "ظهر لظهر" (مثل معبر كارني في غزة). وهناك خمسة معابر تجارية مخططة مع الضفة.
- معابر مخصصة للسيارات والمسافرين الإسرائيليين، وهي نقاط مراقبة سيمر منها المستوطنون وكل من يحملون هويات زرقاء إسرائيلية (باستثناء عرب شرقي القدس).
- معابر مخصصة للفلسطينيين، على طريقة "شوارع الأبرتهايد".

- معابر على شكل بوابات زراعية مخصصة للمزارعين الفلسطينيين في ساعات محددة وفي مواسم الزراعة.

**الاستيطان في المخططات الإسرائيلية المستقبلية المعتمدة**

يرتبط تخطيط الحدود المستقبلية مع مناطق السلطة الفلسطينية بعوامل استيطانية وأمنية وسياسية، ففي منطقة القدس تمثل الحدود البلدية للمدينة- كما قررتها الحكومة الإسرائيلية بعد عام ١٩٦٧م- الحد الفاصل، مع إمكانية تغيره، إذ تسعى الحكومة إلى ضم التجمعات اليهودية المحيطة بالقدس (وخاصة معاليه أدوميم) إلى داخل الحدود البلدية للمدينة(٧٠).

وفي المنطقتين الغربية والشرقية للضفة الغربية سيتم رسم الحد حسبما خططه شارون، متضمناً الاحتفاظ "بمناطق أمنية" إسرائيلية، قائلاً: "هناك مستوطنات بادرتُ إلى بنائها غربي السامرة وعلى المرتفعات المطلة على ساحل البحر الميت ومنطقة المطار مثل مستوطنة نيلي ونعله وبيت آريه، لهذه المستوطنات أهمية إستراتيجية في السيطرة على منطقة الساحل ومصادر المياه، في كل مفاوضات مستقبلية ستكون الحدود متطابقة مع تلك المرتفعات والنقاط الإستراتيجية التي تمكّن إسرائيل من الوجود ضمن حدود قابلة للحماية... وغور الأردن مهم للرد على التهديدات المستقبلية، صحيح أن العراق لم يعد تهديداً اليوم، ولكن لا يعرف أحد ماذا سيحدث هناك، خاصة أن إيران تستطيع أن تصل حتى حدودنا إذا أصبح العراق خاضعاً للسيطرة الإسلامية"(٧١).

يبدو من المواقف والتصريحات المتواترة لأقطاب المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة وجود إصرار على إبقاء الكتل الاستيطانية الكبرى ضمن المجال الإسرائيلي، مع احتمال تفكيك مستوطنات معزولة (يسكنها نحو ٦٠- ٨٠ ألف مستوطن)، بموجب عملية "تكنسوت" (= تجميع أو انطواء). وعلى الرغم من تراجع رئيس الحكومة أولمرت عن هذه الخطة، إلا أنه من المرجح أن تعتمد عملياً، وربما تحت اسم آخر.

الكتل الاستيطانية التي يتحدثون عنها تقطع أوصال الضفة وتحول الكيان الفلسطيني إلى دولة غير قابلة للبقاء، فكتلة أرئيل الكبرى ستقطع مركز الضفة، وكتلة معاليه أدوميم التي ستتصل بالقدس من خلال منطقة E-1 ستقطع الضفة إلى شطرين، وغوش عتسيون ستدس أصابعها متغلغلة نحو كريات أربع وتقضم الأراضي الممتدة جنوباً[٧٢].

**الاقتصاد الفلسطيني ومستقبل الصراع**

بفعل الإصرار الإسرائيلي على الانفصال من جانب واحد عن الفلسطينيين، يقدر بعض المتخصصين الإسرائيليين (مثل إفرايم كلاينمان البروفيسور في الاقتصاد بالجامعة العبرية في القدس) أنه من الصعب أن نتخيل اليوم آلية معقولة لعملية مشتركة في المجال الاقتصادي، وهناك احتمال كبير بألا تسمح إسرائيل للعمال الفلسطينيين بالدخول بأعداد كبيرة إلى إسرائيل في المدى القريب، مما يعطي أهمية كبيرة لاستبدال تصدير الأيدي العاملة الفلسطينية بتصدير سلع صنعتها هذه الأيدي، والخطر الأكبر من تحويل الحدود الملموسة إلى حدود اقتصادية، حتى ضمن اتفاقية مناطق تجارة حرة، هو أنه سيجلب ضغوطاً في سبيل توسيع الفصل الاقتصادي، بينما ليس هناك بديل حقيقي في المدى المنظور للأسواق التي تتيحها إسرائيل للاقتصاد الفلسطيني، وأن القيود التي تحول دون وصولهم إليها قد تفضي إلى فقر مدقع وبطالة منتشرة[٧٣].

**مستقبل موضوع صواريخ القسام ومنحى العمل الإسرائيلي في مواجهة حماس**

على الرغم من التفاؤل الإسرائيلي بإمكانية امتلاك التكنولوجيا القادرة على مواجهة صواريخ القسام، إلا أن هناك مسافة كبيرة عملياً تفصل إسرائيل عن هذا الامتلاك، فضلاً عن أن تعدد أنماط القذائف الصاروخية الفلسطينية وبدائيتها يجعلان من المرجح أن يكون التفاؤل الإسرائيلي مجرد تمويهات وأمنيات بعيدة المنال. وبتقديرات زئيف شيف: على مدى سنوات لم يتوفر رد، ولو جزئياً، على مشكلة القسام، وستمر سنوات إلى أن تصعد إسرائيل إلى الطريق السليم في هذا المجال. النتيجة هي أنه يوجد ردع متبادل بين

إسرائيل وقطاع غزة الخاضع لسيطرة حماس. فإسرائيل علقت في تعادل عسكري مع حماس، وهذا إخفاق ذريع في الوعي الوطني أخطر من الإخفاق في حرب لبنان الثانية. وفضلاً عن ذلك تقررت حقيقتان إستراتيجيتان مهمتان، محظور تجاهلهما: الحقيقة الأولى هي التغييرات في ميدان المعركة وفي شكل القتال، والتي أدت إلى أن العمق الإستراتيجي (وليس الجغرافي فقط) لإسرائيل هو صفر، وإذا حصل لإسرائيل في الضفة ما يحصل لها في قطاع غزة، فسنعود إلى وضع مشابه للوضع الذي كان هنا في عام ١٩٤٨م. والحقيقة الثانية هي إلغاء كامل تقريباً للقاعدة الإستراتيجية التي قررها دافيد بن غوريون في أنه عند اندلاع مواجهة عسكرية فإن على إسرائيل أن تنقل القتال بسرعة إلى أرض العدو. الآن العدو هو الذي ينقل النار والقتال فوراً إلى أرض إسرائيل[٧٤].

يسود انطباع في أوساط الإسرائيليين أن حكومتهم ستواصل سياستها المتشددة إزاء حماس، من خلال محاصرة الواقع الفلسطيني في الضفة والقطاع، وطلب تحقيق شروط مرفوضة من قبل حماس. ومن المتوقع أن تتم مراعاة الاقتراح الذي قدمه جهاز الأمن للقيادة السياسية الإسرائيلية، باتخاذ سلسلة من الخطوات الأخرى أحادية الجانب، تتضمن انتهاج "سياسة عزل" بين قطاع غزة والضفة الغربية، وتكييف الرد الأمني على التحديات المختلفة في المنطقتين، إلى أن تنشأ في المناطق قيادة فلسطينية مغايرة. وتتلخص الأفكار الرئيسة في "سياسة العزل" - والتي تترجم النهج أحادي الجانب إلى خطوات عملية، وتتمتع بتأييد متعاظم في القيادة الأمنية الإسرائيلية- بما يلي[٧٥]:

- الحدود بين القطاع وإسرائيل تصبح حدوداً دولية، وضمناً يتحول معبرا إيرز وكارني على حدود القطاع إلى معبرين دوليين.
- فك ارتباط البنى التحتية للقطاع مثل الكهرباء والمياه، بعد أن يمنح الفلسطينيون وقتاً كافياً لاستعدادات بديلة، ويمكنهم أن يستخدموا المطار والميناء، ولكنه سيتعين عليهم توفير كل الخدمات وإدارة تجارتهم الخارجية بأنفسهم.

- وقف دخول العمال من القطاع إلى إسرائيل تماماً، ولا يسمح بأي عبور بين الضفة والقطاع عبر إسرائيل.
- ترد إسرائيل بشدة على أعمال "إرهابية" وعلى إطلاق القذائف الصاروخية من أراضي القطاع على أراضيها.
- يعتقدون في جهاز الأمن أنه بسبب قرب الضفة الغربية من التجمعات السكانية الإسرائيلية ومن مطار بن غوريون، فلا يمكن تنفيذ فك ارتباط فيها مثلما في قطاع غزة.
- هناك خطر كبير في إخلاء كامل وانتشار خلف الجدار الفاصل.
- يرغب الجيش الإسرائيلي في مواصلة العمل بحرية في المنطقة لمنع نمو قدرات "الإرهاب" مثلما يجري اليوم في شمالي السامرة في المنطقة التي أخليت فيها أربع مستوطنات (صيف ٢٠٠٥م).
- يترك جهاز الأمن للقيادة السياسية القرار الحساس في إخلاء مستوطنات أخرى في الضفة.
- مكان الاستيطان يتقرر لاعتبارات مثل الطبوغرافيا، والسيطرة على مصادر المياه وغيرها. وفي المفهوم السائد اليوم لا توجد للمستوطنات مساهمة أمنية مباشرة.
- يرى جهاز الأمن أهمية في السيطرة على نقاط إستراتيجية في ظهر الجبل، وفي قطاع في غور الأردن، شمالي البحر الميت حتى شمالي الغور، وعلى هذا القطاع أن يكون واسعاً بما فيه الكفاية للسماح بدفاع فعال.

من المرجح أن تظل السياسة الإسرائيلية المتبعة في السنوات القليلة القادمة في مواجهة حماس على خط العداء السافر، خاصة أن ذلك يشكل فرصة لإسرائيل للتنصل من أي التزامات تجاه الفلسطينيين، وسيضع حماس أمام المطالب الدولية بتنفيذ الاشتراطات المعروفة التي تتطابق تماماً مع نظيراتها الإسرائيلية. وفي هذه الدينامية ستستغل إسرائيل

هذه السنوات في المضي بنهج الخطوات الأحادية التي لا ترتب للفلسطينيين أي حقوق أو مصالح سوى ما تمنّ به إسرائيل عليهم.

## خامساً: ملامح العلاقات المستقبلية بين إسرائيل ومحيطها العربي

يمكن تصنيف العلاقة المستقبلية بين إسرائيل والدول العربية المحيطة بها ضمن ثلاث دوائر:

- **الدائرة الأولى**: تشمل سورية ولبنان اللتين ترفضان إقامة سلام مع إسرائيل قبل الاستعداد الإسرائيلي الجدي للاستجابة لاستحقاقات السلام، وما لم يتغير هذا الواقع فمن المستبعد أن تشهد العلاقة بين إسرائيل وسورية ولبنان تغيراً دراماتيكياً بمضامين سلمية.
- **الدائرة الثانية**: تشمل مصر والأردن اللتين يرجح أن تظلا تحتفظان بعلاقات سلام مع إسرائيل. ويلاحظ أن هذه العلاقات ستبقى تتأثر بعوامل عدة، مثل البرود الشعبي في التعامل مع حالة التطبيع، وضآلة المردود المادي للسلام، والموقف العربي العام إزاء موضوع السلام مع إسرائيل، والسياسة الأميركية وتوجهاتها إزاء المنطقة العربية. واستناداً إلى حالة السلام القائمة ليس هناك ما يستدعي تغيير القناعة الإسرائيلية بأن التهديد الذي يأتي من هاتين الدولتين سيظل في حده الأدنى. ويساهم المستوى المنخفض للعلاقات الاقتصادية والديبلوماسية والأمنية بين مصر وإسرائيل، واستتباعاً خيبة الأمل الإسرائيلية من ذلك المستوى، بدفع بعض الإسرائيليين إلى التوجس مما يخبئه المستقبل للعلاقات بين البلدين. بينما يميل فريق آخر من الإسرائيليين إلى إثارة التفاؤل بجدوى مسار هذه العلاقات. لكن الموضوع الأبرز والأكثر إثارة في مستقبل العلاقات بين إسرائيل ومصر، في الحسابات الإسرائيلية، يتعلق باحتمالات تغير الخصائص الحالية للعلاقات، وعودتها إلى مسار الصراع القديم. وفي المقابل،

هناك مهتمون إسرائيليون يخفضون احتمالات الصدام مع مصر إلى حد متدن يبدو معه هذا الصدام غير وارد في المستقبل القريب. ومع الأردن يحاول الإسرائيليون إبراز الإشارات المطمئنة على استمرار العلاقات الإسرائيلية-الأردنية في المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية والعلمية وسواها.

في المستقبل، وحين يتعلق الأمر في البحث عن حلول لجوانب القضية الفلسطينية، تظهر بين الحين والآخر دعوات لما يسمى "الخيار الأردني"، بإقامة كونفدرالية فلسطينية- أردنية، لكن هذه الدعوات تحافظ على سوية منخفضة ضمن النقاشات الإسرائيلية، انطلاقاً من الإدراك الإسرائيلي عموماً بأن التوجه الأردني لم يتغير منذ فك ارتباط المملكة عن الضفة الغربية في عام ١٩٨٨م، وبأن دولة فلسطينية قادرة على الوجود هي مصلحة وطنية أردنية، ذلك لأن الخيار الوحيد الذي تبقى للأردن يتراوح بين التسوية في الضفة الغربية وبين عدم التسوية الذي يهدد وجود الأردن في الضفة الشرقية ذاتها[٧٦]. إلى جانب هذين التيارين (مواصلة المسيرة الجارية والخيار الأردني)، هناك من يدعو بين الإسرائيليين لفكرة "الأردن هو فلسطين" بنسخ متفاوتة. وعند الإحاطة بمختلف التصورات الإسرائيلية المستقبلية حيال الأردن وعلاقاته مع إسرائيل، يخرج المراقب بانطباعات متباينة تبعاً للمرجعية السياسية التي تتخذها هذه التصورات، في مقدمتها إمكانية عودة اليمين الصهيوني لطرح "الخيار الأردني" أو "الوطن الفلسطيني البديل"، في ظروف انفجار الصراع مع الفلسطينيين، مقابل أغلبية إسرائيلية تحاول تطوير العلاقات بين البلدين على مسار التعاون الثنائي والإقليمي الراهن. وفي مجال التعاون الثنائي لا توجد مؤشرات على احتمال تراجع هذا التعاون، ومن المرجح أن يبدأ العمل بمشروع التنمية الاقتصادية على امتداد الحدود الإسرائيلية الأردنية المعروف باسم "وادي السلام" بالتعاون مع الأردن والسلطة الفلسطينية. وقد قررت الحكومة الإسرائيلية (يوم ١٣/ ٣/ ٢٠٠٧م) اعتبار هذا المشروع "مشروعاً وطنياً" مما يعني منحه الأولوية في الإجراءات الحكومية برمتها[٧٧].

- **الدائرة الثالثة**: تشمل الدول العربية الأخرى التي ستظل تتفاوت فيها درجة الاستجابة للتعامل مع إسرائيل، لاعتبارات سياسية وعملية. ولا تدرج إسرائيل غالبية هذه الدول في حسابات التهديد لعمقها الاستراتيجي.

مع **دول الخليج**، يبدو من المنشورات الإسرائيلية أن هناك تفاؤلاً بمستقبل العلاقات الإسرائيلية- الخليجية، ومما نشر مثلاً أن دبي وقطر وعمان ستعلن رفع المقاطعة الاقتصادية مع إسرائيل، بفعل الضغوط الأميركية عليها، في أعقاب طلبها التوقيع على اتفاق التجارة الحرة مع السوق الأميركية، والذي يسمح لها بتصدير بضائعها إلى الولايات المتحدة دون دفع رسوم جمركية، واشترط الأميركيون موافقتهم على ذلك برفع الحظر عن إسرائيل. وبمقتضى ذلك ستسمح الدول الخليجية بدخول البضائع والمنتجات الإسرائيلية إلى أراضيها، وستلغي هذه الدول القوائم السوداء.

تبين من متابعة اهتمامات الإسرائيليين بمستقبل العلاقات مع دول الخليج أن هناك إجماعاً على أن العنوان الأول لهذه العلاقات سيظل متضمناً إنهاء المقاطعة الاقتصادية وتوسيع مجالات التعاون، وخفض عوامل التوتر السياسي مع هذه الدول إلى أدنى مستوى متاح.

مع **دول المغرب العربي**، بالإضافة إلى العلاقات الديبلوماسية بين موريتانيا وإسرائيل، صار من المعتاد قيام الإسرائيليين (مسؤولين وشخصيات عادية) بزيارة المملكة المغربية وتونس، سواء بدعوات رسمية للمشاركة في مؤتمرات أو بمبادرات ذاتية. وتنشر الصحف الإسرائيلية بين حين وآخر تقارير عن لقاءات شخصيات إسرائيلية وجزائرية، وهناك توجه لفتح قنوات مع ليبيا، بعد شبكة العلاقات التي أقامها اليهود الإسرائيليون من أصل ليبي مع الإدارة الليبية.

تشير هذه التوجهات الإسرائيلية إلى أن الأفق الذي تتطلع إسرائيل إلى تحديده بخصوص العلاقات مع الدول العربية مستقبلاً يتأطر برغبة إسرائيل في توسيع علاقاتها لتشمل غالبية هذه الدول، خاصة في ظل شعور إسرائيلي بوجود علامات تجاوب عربي

مع هذه الرغبة. ويعلم الإسرائيليون أن هناك علاقة شبه طردية بين تحسن الوضع في المناطق الفلسطينية وتسخين العلاقات الإسرائيلية- العربية. والهم الأكبر في التفكير الإسرائيلي بهذه المسألة يتلخص في ضرورة استغلال إسرائيل فترة نافذة الفرص لتطبيع العلاقات مع العرب قبل أن ينتقل التفوق إلى الجانب العربي.

من المقدَّر، في المدى الزمني لهذه الدراسة، أن تظل علاقات إسرائيل مع الدول العربية ضمن هذه الدوائر، ما لم يتم إحداث خرق في الموضوع الفلسطيني (قيام الدولة)، وفي هذه الحالة من المتوقع أن يتسع نطاق التطبيع الرسمي مع غالبية الأنظمة العربية، وهو ما يعتبر إنجازاً إسرائيلياً بمضامين إستراتيجية. أما في الاتجاه الآخر(انفجار الصراع)، فليس هناك ما يدل حالياً على أن حالة حرب جديدة ستندلع بين إسرائيل والدول العربية في الدائرتين الثانية والثالثة.

## سادساً: ملامح العلاقات الإسرائيلية- الدولية المستقبلية

ترسم الأنشطة الديبلوماسية الإسرائيلية على الساحة الدولية إشارات للوجهة التي تتخذها هذه الأنشطة، ولا يجد المتابع صعوبة في تحديد الطابع الإستراتيجي للعلاقات المستقبلية بين إسرائيل ومختلف دول العالم. والقاعدة التي تستند إليها إسرائيل في ذلك تتلخص بتعبيرات المدير العام لوزارة الخارجية-رون بروسور- بكلمته في مؤتمر هرتسليا السادس ٢٠٠٦م في أن إسرائيل تعمل لكي تكون استعداداتها الأمنية والدبلوماسية متمشية مع احتياجات العصر الحديث واضطراراتهم، مع إيجاد التوازن الصحيح بين "القوة الناعمة" (Soft Power) و "القوة الصلبة" ( Hard Power). وباعتقاد بروسور، في المحيط الإستراتيجي الجديد، وإزاء التهديدات والفرص العالمية، فإن لإسرائيل مصلحة واضحة في تطوير أنماط تعاون أوسع مع المجتمع الدولي، وتطوير تصور مشترك أكثر جرأة وشمولية لأمنها القومي(٧٨).

**مع الولايات المتحدة**

من غير المحتمل- من حيث المبدأ- أن يخضع موقف إسرائيل الأساسيتجاه تأييد قوة كبيرة للتغيير، وستستمر إسرائيل بتطوير علاقة قوية مع الولايات المتحدة؛ لأنها علاقة حاسمة لمصالح إسرائيل القومية الأمنية. وبشكل مشابه فإنه من غير المحتمل أن يتغير موقف إسرائيل الأساسي تجاه منع المواجهات العسكرية مع قوى كبيرة [٧٩].

يكثر الإسرائيليون من التأكيد على أن قدرة إسرائيل في الدفاع عن نفسها كانت مدعومة منذ سنوات عديدة بعلاقاتها الإستراتيجية مع الولايات المتحدة التي لا تزال حجر الأساس في السياسة الخارجية وفي السياسة الدفاعية الإسرائيلية. وإن أهم ما تريده إسرائيل هو الحفاظ على علاقات الثقة المتبادلة بين الإدارة الأمريكية- وخصوصا الرئيس- وبين حكومة إسرائيل ومن يقف على رأسها. ومن خلال افتراض استمرار هذه العلاقات يتوقع الخبراء الإسرائيليون من الولايات المتحدة استمرار دعمها السياسي والأمني لإسرائيل[٨٠]. ومثال على هذا الدعم، ستطلب إسرائيل من الولايات المتحدة زيادة المساعدة الأمنية من ٢,٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٧م إلى ٣ مليارات دولار، أي زيادة بحوالي ٢٥٪ في إطار اتفاق المساعدة لمدة عشر سنوات جديدة بين البلدين، من ٢٠٠٨م إلى ٢٠١٧م، والذي من المقرر أن يتم توقيعه خلال العام الحالي[٨١].

**- مع دول أوروبا**

يقدر بعض المعنيين الإسرائيليين أن المسألة التي ستحدد طبيعة علاقات إسرائيل بأوروبا هي مسألة الانتماء، فهل ستعتبر إسرائيل نفسها جزءا من أوروبا أو جزءاً من الشرق الأوسط؟ والإجابة التي سيتعين إعطاؤها لن تكون حاسمة وقاطعة، بل مركبة. وستستمر إسرائيل في أنها ليست هدفاً لمنتجات أوروبية فقط، وإنما لاستثمارات الشركات الأوروبية متعددة الجنسيات. وبسبب ترتيباتها الخاصة مع الاتحاد الأوروبي، يمكن لإسرائيل أن تكون نقطة التقاء بين الشرق الأوسط وأوروبا، ويمكن لها أيضا-

بسبب البنية التحتية التجارية المتطورة، ووسائط الاتصال والمواصلات- أن تكون المركز الإقليمي للشركات والمنظمات الأوروبية العاملة في الشرق الأوسط. ولا داعي للتفكير مرة أخرى بمصطلحات أوروبا القديمة: أوروبا الموجودة غربي الستار الحديدي الذي لم يعد موجوداً. فأوروبا الجديدة تضم اليوم كل دول الكتلة الشرقية سابقاً، والدول البالطية، ودول يوغسلافيا السابقة. وبيلوروسيا وأوكرانيا لا تزالان تتخبطان بشأن صلتهما بأوروبا، مقارنة مع تقربهما الجديد مع روسيا. وستصبح دول أوروبا الشرقية والوسطى أكثر انخراطاً في أوروبا، وليس بالضرورة أعضاء في الاتحاد الأوروبي. ويوجد لإسرائيل مع هذه الدول إمكانات جيدة لإقامة علاقات خاصة مبنية على أسس مختلفة بعض الشيء عن الأسس التي تقوم عليها علاقاتها مع دول أوروبا الغربية[٨٢].

### مع دول منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي (OECD)

وافق مجلس وزراء "منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي" (OECD)، في أواسط شهر أيار ٢٠٠٧م، على قرار البدء بعملية ضم إسرائيل إلى هذه المنظمة، ورأى المسؤولون الإسرائيليون أن هذا القرار يعدّ إنجازاً مهماً للغاية؛ لأنه يفتح أمام إسرائيل المجال لتكون شريكة في هذه المنظمة التي تحتل مكانة كبيرة في البنية السياسية والاقتصادية الدولية[٨٣].

### احتمال انضمام إسرائيل إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو)

طرحت فكرة انضمام إسرائيل إلى حلف شمال الأطلسي في السنين الأخيرة، وقد زار الأمين العام للحلف جاب دي هوب شيفر إسرائيل خلال يومي ٢٣-٢٤/ ٢/ ٢٠٠٥م، وذلك في أول زيارة رسمية لأمين حلف الناتو، وكان القصد من الزيارة تعزيز التعاون الإستراتيجي بين الحلف وإسرائيل، تنفيذا لقرار صدر أثناء قمة الحلف التي عقدت في مدينة إسطنبول خلال يومي ٢٨-٢٩/ ٦/ ٢٠٠٤م. وفي صيف ٢٠٠٦م قال شيفر لسفير إسرائيل في واشنطن داني أيالون: إن "مكان إسرائيل في

المستقبل سيكون في حلف شمال الأطلسي". وقد ضُـمَّت وحـدات سـلاح البحريـة إلى تدريبات أسلحة بحرية تابعة لدول الحلف(٨٤).

وقعت إسرائيل مع الحلف على اتفاقية للتعاون المشترك فيما بينهما، وكانت إسرائيل بذلك هي الدولة الوحيدة من خارج أوروبا التي يشترك معها الناتو بما يعرف بـ "بـرامج التعاون المشتركة" الذي ينظم أوجه التعاون في ٢٧ مجالاً، بما في ذلك مواجهـة الإرهـاب ونشر الأسلحة غير التقليدية، وحوارات وتبادل معلومات استخبارية وسياسية، وشـؤون عسكرية، بل أيضا شؤون مدنية (بحث وإنقاذ)(٨٥).

باعتقاد أفيغدور ليبرمان وزير "الشؤون الإستراتيجية" في حكومة أولمرت أنه: علـى إسرائيل أن تضع لنفسها هدفاً سياسياً بأن تنضم في غضون ٥ سـنوات إلى النـاتو، بمكانـة عضو كامل الصلاحيات. وبرأيه: إن الانضمام إلى الناتو كفيـل بـردع إيـران مـن مهاجمـة إسرائيل خشية أن تدخل في مواجهة عسكرية مع كل دول الحلف. وحسب ليبرمـان فإنـه يوجد اليوم استعداد- أعلى من أي وقت مضى- لقبـول إسـرائيل في النـاتو وفي الاتحـاد الأوروبي. "فالوعي بالجهـاد العـالمي يوجـد في صـعود مسـتمر، وأن موضـوع الإسـلام المتطرف يؤثر، ولأوروبا تماثل مصالح واضح مع إسرائيل"(٨٦).

ومن وجهة نظر إسرائيلية شاملة، ثمة مزايا محتملة مهمة لتقويـة التعـاون الأمـني مـع حلف الناتو في مجالات أربع (٨٧):

- من **الناحية الدبلوماسية**، سوف يعزز التعاون الأمـني مـع بلـدان الحلـف وضـع إسرائيل السياسي بدرجة كبيرة، ومن المحتمل جـداً أن تعـزز تقويـة التعـاون مـع بلدان الناتو قدرة إسرائيل علـى المسـاومة في اتصـالاتها مـع الإدارة الأمريكيـة، وكذلك مع بلدان الاتحـاد الأوروبـي، إذ إن غالبيتهـا ليسـت أعضـاء في حلـف الناتو. ووجود محيط داعم أكـبر يجعـل إسـرائيل أقـل اعتمـاداً علـى أي حليـف بمفرده، ويعزز بذلك قدرتها على المساومة.

- في **الجانب الاستراتيجي– الدفاعي**، إن التعاون مع بلدان الناتو سوف يعزز قدرة إسرائيل على الردع من حيث ما يتعلق بالأعداء المحتملين الذين يتهددونها، وبصورة رئيسة إيران وسورية.
- من حيث **البعد العسكري– التكنولوجي**، من المحتمل أن يتيح التعاون مع دول الناتو إطلاع إسرائيل على تكنولوجيا متقدمة وطرق عملياتية عسكرية سوف تساعدها على التعامل مع الأخطار المستقبلية التي يمكن أن تواجهها، سواء أكان ذلك في حالة الحرب أو خلال الأنشطة الأمنية الراهنة.
- من **الجانب الاقتصادي**، سوف يمنح التعاون المتزايد مع بلدان الناتو إسرائيل وضعاً خاصاً بصفقات الأسلحة في الصادرات والواردات معاً، رغم أن إسرائيل تتمتع مسبقاً بوضع مميز بأنها حليف رئيس للولايات المتحدة من خارج الحلف.

**إسرائيل وروسيا**

يدعو المهتمون الإسرائيليون إلى وجوب قيام إسرائيل بمتابعة أوضاع روسيا بحرص شديد؛ لأن أي تحول سلبي في طريق روسيا قد يؤثر عليها أيضاً، وأن مصير الجالية اليهودية الكبيرة التي بقيت هناك قد يتغير بين ليلة وضحاها، وهذا يفرض على إسرائيل القيام بمساع لوجستية ومالية كبيرة. ويعتقد بعض أولئك المهتمين أن ليس عند إسرائيل القدرة الآن على التأثير باتجاه التطورات في روسيا، ولكن عليها الاستعداد لاستباق أبعاد التغييرات السلبية، والاستعداد في تقديم ما أمكن من الاقتراحات الجيدة إذا ما سارت روسيا على طريق الديمقراطية[٨٨].

**مع الصين**

تُبين متابعة المستجدات في العلاقات بين إسرائيل والصين أن هذه العلاقات بدأت تشهد انطلاقة جديدة في المجال الاقتصادي، منذ بضع سنوات، وتعبّر عن هذه الانطلاقة أرقام الصادرات والواردات وعمليات الاستثمار المتبادلة، وأوجه التعاون المختلفة بين

البلدين، ويسود اعتقاد راسخ مفهوم عند الإسرائيليين بأن الصين تشكل سوقاً اقتصادية هائلة، من شأنها- في حال اقتحامها- أن تتيح لإسرائيل فرصة لتقليص الأعباء التي يعانيها الاقتصاد الإسرائيلي، على خلفية أوضاعها الأمنية والسياسية وعلاقاتها المتوترة مع كثير من دول العالم. وعلى خط العلاقات الثنائية الشاملة يمكن ملاحظة أن أوجه التعاون بين البلدين تقود إلى إيجاد فرص متعددة لتوطيد هذه العلاقات، وضمناً في شؤون الصناعات العسكرية، وتطويق أي أزمة قد تظهر أو تجاوزها، على غرار ما حدث في السنوات الأخيرة.

**على الصعيد الإقليمي،** يمكن التوقف عند الحالات الثلاث التالية:

- بخصوص **تركيا،** سيظل التعاون الإسرائيلي التركي- متعدد الأوجه والذي يشمل بيع الأسلحة، والتجهيز والإنتاج المشترك والتدريب والشراكة الاستخباراتية- يشكل مثالاً على كيفية إدارة المصالح المتقاربة، على الرغم من النقد المرير الذي تواجهه تركيا من قبل العالم الإسلامي.
- وبخصوص **الهند،** وفي ظل سعيها إلى أن تتوازن مع المنافسين الذين يمتلكون التسليح البالستي مثل باكستان والصين اللتين اشتبكت معهما في مواجهات مسلحة على طول حدودها، فمن المقدر أن يستمر الدافع إلى قيام تعاون هندي- إسرائيلي. إذ إن باكستان التي تنزلق نحو الأصولية الإسلامية تصنف في عداد الأعداء المستقبليين لإسرائيل، في الوقت الذي تقوم فيه الصين بنقل التسليح الثقيل والمعرفة لأشد الأعداء المحتملين لإسرائيل، وسوف يشكل التعاون الهندي الإسرائيلي أيضا أهمية كبرى مستقبلاً في مجال البحرية، لا سيما بعد تقدم تكنولوجيات الرقابة والتحري للأقمار الصناعية، والحضور العربي المسيطر على معظم السواحل الشمالية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط والذي يخلق مسرحاً متزايد الإشكالية بالنسبة لإسرائيل، وبخاصة في مجال امتلاكها لقدرات ردعية ثأرية خارج حدودها الإقليمية التي كانت دائمة التوتر قبل أوسلو.

- ومن جانب آخر، سيظل التعاون التكنولوجي والتمويلي بين إسرائيل وكل من اليابان وكوريا الجنوبية يتغذى من المصلحة المشتركة لهذه الدول، خاصة أنهما تواجهان أخطاراً محتملة من قبل صواريخ كوريا الشمالية التي تقوم بدورها بتزويد أعداء إسرائيل (إيران وسورية) بمثل هذه الأسلحة وأسرارها.

**مستقبل العلاقة بين إسرائيل والشعب اليهودي**

يركز المهتمون الإسرائيليون على أنه يجب العمل على تخطيط مكانة إسرائيل مستقبلاً، وليس على الصعيد الإقليمي الضيق أو على صعيد المجال الإستراتيجي فحسب، بل على صعيد دراسة علاقة إسرائيل بأوساط القوة العالمية، على حد سواء. ويجري التأكيد على أن "الشعب اليهودي هو القوة العظمى الوحيدة التي لن تدير ظهرها أبداً لإسرائيل، ولأنها القوة التي تستطيع إسرائيل الاعتماد عليها دائماً". وتتم البرهنة على وصف "القوة العظمى" بأن موقع اليهود في الأجهزة الاقتصادية ووسائط الإعلام والأجهزة العلمية في العالم يمنحهم تأثيراً كبيراً متعدد المجالات يفوق وزنهم العددي الحقيقي. ويقف المعنيون الإسرائيليون عند ضرورة مواجهة تحديات كبيرة تواجه الشعب اليهودي، ومنها[٨٩]:

أ- **الذوبان**، وعمليات الزواج المختلط، والتنصل من الهوية اليهودية، عوامل تسبب تآكلاً في التزايد الطبيعي اليهودي.

ب- **انتفاء مسوِّغات فكرة الهجرة**، بفعل النجاح الاقتصادي والاجتماعي الذي يحققه اليهود في أمريكا الشمالية، وفي أوروبا، وفي أستراليا، والبوابات المفتوحة أمامهم في المجتمعات غير اليهودية التي أخذت تشكل حقائق تنهي- عملياً- إمكانية هجرة يهود تلك الدول إلى إسرائيل.

ج- **تراجع الاهتمام بإسرائيل** من قبل الجاليات اليهودية في العالم.

## سابعاً: التوجهات الإسرائيلية المستقبلية إزاء إيران

تولي إسرائيل العنصر الإيراني اهتماماً خاصاً بين مجمل مكونات التحديات الإقليمية، والسبب المجمل لذلك- كما ورد في ورقة قدمها رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي غيورا أيلاند إلى مؤتمر هرتسليا الخامس ٢٠٠٤م- يتلخص بأن "إيران تشكل بالنسبة لدولة إسرائيل أربع مخاطر مجتمعة، ويشكل اجتماعها مشكلة لإسرائيل، وهذه المخاطر هي: كراهية إيران الدينية لإسرائيل، وعدم الاعتراف الإيراني بوجود إسرائيل، وتأييد إيران للمنظمات الإرهابية، وطموح إيران للحصول على السلاح النووي"[٩٠].

تستحوذ هذه الرؤية على عقول الإسرائيليين، حتى صار هناك نوع من "التشخيص النمطي" للتحدي الإيراني، ولسبل مواجهته. تنبثق التهديدات الصادرة عن إيران- في أساس هذا التشخيص- من نهجها الإسلامي الأصولي، ومن التعاظم العسكري الذي بلغته، ممثلاً بذراع جوي مع قدرة هجومية بعيدة المدى لقاذفات حربية من نوع سوخوي يمكن تزويدها بالوقود جواً، وذراع بحرية بعيدة المدى ذات قدرة على إغلاق طرق تصدير النفط من الخليج، وقدرة على تنفيذ عمليات إنزال برمائية، وذراع إستراتيجي لصواريخ أرض- أرض بعيدة المدى، والعمل بنشاط لامتلاك سلاح نووي؛ لهذا يشغل التخلص من التهديد الإيراني حيزاً مركزياً في التفكير الإستراتيجي الإسرائيلي، ويجاهر عديد من الإسرائيليين باعتماد "الضرورات العاجلة" التالية: الاستمرار بالمساعي السياسية لتجنيد ائتلاف عالمي ضد "الأصولية العنيفة" التي تشكل إيران مصدرها، والعمل على بناء شراكه إقليمية فاعلة لكل الدول الشرق أوسطية التي يهددها الخطر الإيراني، وعدم السماح بتصدّع قوة الردع الإسرائيلية، والاستعداد ذهنياً وعملياً لاحتمال اضطرار إسرائيل للوقوف وحدها أمام التهديد العسكري الإيراني[٩١].

مرت على هذه التوصية سنوات طويلة، ولا تزال مفرداتها قابلة للاعتماد في مختلف الأوساط الإسرائيلية، بدليل تطابقها مع سيول الدعوات النارية التي تتدفق من المؤسسات السياسية والعسكرية والأكاديمية وسواها إلى ضرورة خروج إسرائيل في عملية عسكرية

واسعة النطاق ضد إيران، ومن المستبعد أن تخبو هذه الدعوات في السنوات القادمة. لكن مسألة التنفيذ يخضع لحسابات أخرى.

## ثامناً: سيناريوهات تعامل إسرائيل العقلاني مع التحديات الاستراتيجية وخياراتها مستقبلاً

تتركز حسابات إسرائيل الإستراتيجية "العقلانية" المفترضة، إزاء القوى المعادية لها، خلال السنوات العشر القادمة، على محاولة خفض عوامل التوتر مع هذه القوى. وتتضمن هذه المحاولة أشكالاً من السلوك تؤدي إلى تحقيق هذا الغرض:

**العوامل المحتسبة في إسرائيل، والمقللة من احتمال لجوئها إلى الخيار العسكري ضد سورية:**

أ- القدرة العسكرية السورية، وإمكانية التأثير الفعال على العمق الإستراتيجي الإسرائيلي (الصواريخ، والطيران، والأسلحة الكيميائية).

ب- عجز إسرائيل عن السيطرة على مجريات الحرب والتحكم بنتائجها، وإمكانية تحولها إلى حرب استنزاف.

ج- غياب البديل للنظام السوري الحالي، وحدوث فوضى تتأذى منها إسرائيل، خلفاً للوضع القائم الذي يحافظ على إدارة الصراع بعقلانية.

د- عدم تبلور "الأسباب الموجبة للحرب = اللاخيار" في الذهنية الإسرائيلية، رسمياً وشعبياً.

هـ-الاعتقاد أن حزب الله وفصائل المقاومة الفلسطينية ستركز على الجبهة الداخلية الإسرائيلية في حال شنت إسرائيل حرباً على سورية.

و- تجنب إسرائيل التورط في فتح جبهة ثانية، إلى جانب الجبهة الفلسطينية، بسبب عدم تحقيق حسم إستراتيجي في الموضوع الفلسطيني.

ز- حسابات إسرائيل المتعلقة بالتطبيع مع العرب والرأي العام الدولي وغير ذلك.

**العوامل المحتسبة في إسرائيل، والمقللة من احتمال لجوئها إلى الخيار العسكري ضد إيران:**

أ- التحسب للرد الإيراني العنيف، واستخدام حزب الله، واشتعال جبهة المواجهة مع لبنان، وربما مع سورية.

ب- القدرة العسكرية الإيرانية، وإمكانية التأثير الفعال على العمق الإستراتيجي الإسرائيلي (الصواريخ، والطيران، والأسلحة الكيميائية).

ج- إمكانيات إيران البشرية والعسكرية والاقتصادية التي تؤهلها خوض صراع مديد وحرب طويلة الأمد.

د- استهداف إيران للقوات الأميركية في العراق وقواعدها في الخليج والمحيط.

هـ-استهداف منابع النفط وإغلاق الممرات المائية (الخليج، ومضائق البحر الأحمر).

و- إمكانية استثمار القوة الشيعية جنوبي العراق ضمن المقاومة ضد قوات التحالف.

ز- استهداف المراكز والمؤسسات الإسرائيلية واليهودية في مختلف أنحاء العالم.

ح- الصعوبات اللوجستية والمهنية الكبيرة التي تعترض إمكانية نجاح إسرائيل في تحقيق حسم استراتيجي ضد إيران، وضمناً في تدمير المشروع النووي الإيراني.

**العوامل المحتسبة في إسرائيل، والمقللة من احتمال لجوئها إلى الخيار العسكري ضد حزب الله:**

أ- دروس الإخفاق الإسرائيلي في مواجهة حزب الله خلال حرب لبنان الثانية (صيف ٢٠٠٦م).

ب- عجز إسرائيل عن حماية الجبهة الداخلية من صواريخ حزب الله ووسائله الأخرى المتوقعة.

ج- محافظة حزب الله على مستوى محدود من العمل العسكري، على نحو لا يفرض خروج إسرائيل إلى حرب شاملة ضده (إعادة اجتياح لبنان).

د- غموض النتيجة المفترضة لأي حرب إسرائيلية ضد حزب الله، والعجز الإسرائيلي عن التحكم بمجريات الحرب.

هـ-الافتقار إلى إجماع إسرائيلي بشأن الحرب ضد حزب الله.

و- الحسابات الإسرائيلية حول رد الفعل الإيراني والسوري.

**العوامل المحتسبة في إسرائيل، والمقللة من احتمال لجوئها إلى الخيار العسكري ضد فصائل المقاومة في سورية ولبنان:**

أ- اقتناع إسرائيل بعدم جدوى هذه الحرب، في ظل غياب البنية العسكرية الفلسطينية، وتبعثر مقرات الفصائل.

ب- الحسابات الإسرائيلية حول الرد السوري ورد حزب الله.

ج- تفاقم الأوضاع في الضفة والقطاع وتصعيد المواجهات.

**تقديرات حول خيارات إسرائيل العقلانية في مواجهة أعدائها:**

**أ- في مواجهة سورية**

١- هناك ثلاثة تيارات في القيادة الإسرائيلية حول سبل التعامل مع سورية:

- **الأول**، يدعو إلى العمل الإسرائيلي المباشر لتغيير النظام السوري.
- **الثاني**، يدعو إلى عدم التورط في العمل المباشر لتغيير النظام السوري، والاكتفاء بمستوى من الضغوط عليه لإبقائه ضعيفاً (يتعامل مع سورية بأنها عدو عاقل).
- **الثالث**، ترك النظام السوري لأميركا وتحريضها عليه، لتغييره أو إضعافه.

٢- الاتجاه المرجح السائد في الحسابات الإسرائيلية هو الأخذ بخيار "الوضع الراهن"، لا حرب ولا سلام، مع مواصلة إنهاك سورية واستنزافها داخلياً.

٣- مواصلة إسرائيل الضغط والتحريض على الساحة الدولية ضد سورية، في الموضوعات السياسية والتسليحية والاقتصادية وسواها.

**ب- في مواجهة إيران**

١- يوجد ثلاثة تيارات في القيادة الإسرائيلية حول سبل التعامل مع إيران:

- **الأول**، شن هجمات إسرائيلية على مواقع المشروع النووي الإيراني، بأي ثمن.
- **الثاني**، يدعو إلى عدم التورط في العمل المباشر ضد إيران، والاكتفاء بمستوى معين من الضغوط عليها، لإبقائها في بؤرة الاستهداف الدولي، والاستعداد للتعايش مع الخطر النووي الإيراني.
- **الثالث**، يترك أمر إيران إلى الولايات المتحدة ويحرضها عليها لمواجهة نشاطها النووي ومخططاتها الإقليمية.

٢- الاتجاه المرجح السائد في الحسابات الإسرائيلية إزاء إيران، هو الأخذ بخيار عدم استفراد إسرائيل بالعمل ضد إيران.

٣- مواصلة إسرائيل الضغط والتحريض على الساحة الدولية ضد إيران، في الموضوعات السياسية والتسليحية وسواها.

**ج- في مواجهة حزب الله**

١- يوجد ثلاثة تيارات في القيادة الإسرائيلية حول سبل التعامل مع حزب الله:

- **الأول**، يدعو إلى استئناف شن هجمات ضد الحزب عبر اجتياح لبنان وتدمير البنية التحتية اللبنانية، لتوليد حالة داخلية لبنانية موجهة ضد حزب الله.
- **الثاني**، يدعو إلى عدم التورط الإسرائيلي المباشر في العمل ضد حزب الله، والتنسيق مع بعض القوى اللبنانية لمواجهته داخلياً.
- **الثالث**، يركز على إعطاء فرصة للعمل الداخلي والدولي لتطبيق القرار ١٥٥٩.

٢- مواصلة إسرائيل الضغط والتحريض على الساحة الدولية ضد حزب الله وسورية وإيران، بانتظار مواقف أو قرارات دولية جديدة.

٣- الاتجاه المرجح السائد في الحسابات الإسرائيلية إزاء حزب الله، هو انتظار نتيجة التفاعلات على الصعيدين الداخلي والدولي لتطبيق القرار ١٥٥٩.

**د- في مواجهة فصائل المقاومة الفلسطينية**

١- يوجد تياران في القيادة الإسرائيلية حول سبل التعامل مع الفصائل:

- **الأول**، شن هجمات على مقرات وتصفية قيادات فلسطينية في سورية ولبنان.
- **الثاني**، الضغط الدولي على سورية لإغلاق المقرات وإبعاد القيادات الفلسطينية.

٢- الاتجاه المرجح السائد في الحسابات الإسرائيلية إزاء الفصائل الفلسطينية، هو شل قدرتها على التأثير في الداخل الفلسطيني، وعدم السماح لها بفتح جبهة الجنوب ضد إسرائيل، وانتظار نتيجة التفاعلات على الصعيدين الداخلي والدولي لتطبيق القرار ١٥٥٩.

٣- مواصلة ضرب البنية التحتية وتصفية قيادات الفصائل في الضفة والقطاع.

جميع هذه التصورات تصبح دون قيمة في حال خروج حسابات إسرائيل من النطاق العقلاني، واعتماد نهج المغامرة، الذي سيفضي إلى دمار واسع النطاق للمنطقة، والذي يتعذر على أي متابع التكهن بنتيجته وتداعياته.

## تاسعاً: الحالة الإسرائيلية الراهنة مرحلة أولى في مسار التطورات المستقبلية

تصلح النتائج التي خلص إليها مؤتمر هرتسليا السابع- ٢٠٠٧م- في ظلّ نتائج حرب لبنان الثانية- لتكون تقديرات قابلة لاعتمادها في استشراف الملامح المستقبلية للحالة الإسرائيلية، ومن هذه النتائج[٩٢]:

- يزداد الشعور بأن النظام الحاكم في إسرائيل يمرّ بأزمة إستراتيجية عميقة تتجلى في زعامة قاصرة وأداء غير قويم لأجهزة السلطة ومؤسساتها، وتولد حالة من انعدام الثقة والوضوح. فالزعامة تفتقر إلى رؤيا وأهداف محددة، وهي لم ترسم أيضا طريقاً وإستراتيجية واضحتين.
- تراجعت فاعلية أجهزة الحكم ونجاعتها، وباتت الحكومات تواجه صعوبة في ممارسة السلطة والتخطيط والتنفيذ في ضوء انعدام الاستقرار السلطوي، وعدم توفر الأدوات

اللازمة للتخطيط واتخاذ القرارات، واضطراب منظومة التوازنات بين أذرع السلطة.

- ليس هناك خلاف حول أهمية النضال من أجل طهارة اليدين ومحاربة الفساد دون هوادة، والعمل الفعّال لأجهزة الرقابة الرسمية ويقظة وسائل الإعلام. مع ذلك فيجب أن تتم هذه الأمور باتزان ودراسة؛ لأن الانجراف المفرط في هذا النضال يمكن أن يؤدي إلى تأجيج الاغتراب تجاه المؤسسات الديمقراطية المنتخبة.
- حرب لبنان الثانية لم تؤثر على مكونات مركزية في المناعة القومية والاجتماعية، ومع ذلك فقد طرأ تآكل واضح في ثقة المواطنين وتقديرهم للحكومة والكنيست، كما سُجِّلَ تراجع أقل حدّة في تقدير الجمهور للمؤسسة الأمنية.
- الوضع المالي والاقتصادي لإسرائيل لا بأس به، فقد انتهت سنة ٢٠٠٦م في ظل مؤشرات نموّ اقتصادي (ارتفاع بنسبة ٥٪ في الناتج المحلي الخام)، وطرأت زيادة في حجم الاستثمارات الأجنبية، فيما سُجِّل هبوط في نسبة البطالة. بيد أن التناقض بين الوضع الاقتصادي وبين وضع المؤسسات السلطوية ما زال جلياً، وثمة ما يدعو للتساؤل فيما إذا كان الاقتصاد سينجح في الحفاظ على قوته واستقراره لفترة طويلة دون أن يطرأ تحسن ملموس على الحكم؟
- الهبوط في ثقة الجمهور بمؤسسات الحكم، بما في ذلك مؤسسات الأمن القومي، يأتي في الوقت الذي تقف فيه إسرائيل أمام سلسلة من التحديات الإستراتيجية والسياسية التي تتطلب توفر زعامة، وحنكة سياسية وحرفية في أفضل مستوى.

## عاشراً: خلاصة التوجهات الاستراتيجية الإسرائيلية حتى عام ٢٠١٥م

ستظل إسرائيل تتمتع بأوضاع جغرافية وسياسية مناسبة لممارسة الصراع، وتقوم على الدوام بإدخال تعديلات على ميزان القوى في المنطقة بما يزيد الخلل القائم في القدرات العسكرية لصالحها، وستظل تمتلك إسرائيل قاعدة مادية صلبة، بفعل الإمكانات الذاتية والتحالفية المستمدة من الولايات المتحدة والغرب ويهود العالم.

بالمقابل، ستظل إسرائيل تعاني مأزقاً استراتيجياً، انطلاقاً من عوامل متعددة، أبرزها: تآكل مختلف الأيديولوجيات الصهيونية التي استمرت عقوداً، وعجز إسرائيل عن حسم الصراع مع الفلسطينيين، وإخفاقها في تحييد القوى العسكرية المعادية لها، وعدم نجاحها في تحقيق السلام الكامل مع الدول العربية، بالإضافة إلى تردي صورتها على الساحة الدولية، والإدانة شبه التامة لسياستها في مختلف موضوعات الصراع.

ستواصل إسرائيل- على خلفية امتلاكها ترسانة تقليدية متطورة وأسلحة نووية كبيرة متنوعة- إعطاء مبدأ "الردع" مكانة متقدمة بين مجمل أوجه السلوك المعتمدة في إدارة الصراع؛ لمنع العرب من التفكير بشن حرب ساحقة عليها، أو التفكير باستخدام أسلحة الدمار الشامل المتوفرة عندهم. يضاف إلى هذا المزاوجة الإسرائيلية التكاملية بين الطاقات الذاتية والطاقات التحالفية التي تتيحها الولايات المتحدة والدول الغربية لإسرائيل. ومن المؤكد، في ضوء خبرات الماضي، أن تظل إسرائيل تلوِّح بامتلاكها الوسائل التي ترى فيه "قوة رادعة" في مواجهة العرب؛ وذلك لبث الذعر في صفوف القيادات العربية، وثنيها عن الإقدام على أي خطوة عسكرية ضد إسرائيل. وفي هذا الخصوص، يعتمد ما يسمى الردع الإسرائيلي على توجيه رسالة إلى الدول العربية، تنطوي على إفهامها أن الثمن الذي ستدفعه جراء هذه الخطوة سيفوق- بكثير- المنجزات أو المكتسبات التي يمكن تحقيقها. ويجري هنا اعتماد صورة الخيار النووي ضمن مفهوم الردع الإسرائيلي. وبصرف النظر عن تقاسم الأدوار بين الإسرائيليين حول الخيار النووي، فإنه يراد للحديث عن هذا الخيار أن يدفع العرب إلى الوقوع في دائرة تأثير الردع النووي، ويراد له كذلك أن يعزز في أذهان الإسرائيليين فكرة وجود بدائل تعوض الافتقار إلى بعض عناصر العمق الاستراتيجي الإسرائيلي.

على الرغم من تعبيرات الاطمئنان الإسرائيلي للقدرة العسكرية الذاتية، ولرديفها التحالفي، سيحرص صانعو القرار الإسرائيلي على التذكير المستمر بالتحديات المستقبلية

الخطيرة التي تواجهها الدولة اليهودية من قِبَل محيطها العربي والإقليمي، ومواصلة تغذية روح القلعة المحاصرة التي يتعين الدفاع عنها حتى الرمق الأخير.

ستواصل المؤسسة العسكرية والسياسية الإسرائيلية الحاكمة- انسجاماً مع ثوابت النظرية الأمنية للدولة- اعتماد القواعد الرئيسة للأداء الحربي (دستوراً أو عقيدةً للجيش الإسرائيلي)، والتي تتلخص بما يلي: التفوق والردع، والضربة الاستباقية والحرب الوقائية، والحرب الخاطفة أو القصيرة، ونقل الحرب إلى أراضي الدول العربية، والحسم العسكري مدخلا للحسم الاستراتيجي. وهذه القواعد تأخذ بالحسبان أن إسرائيل لا تملك عمقاً استراتيجياً ولا تستطيع تشغيل قواتها فترة طويلة، مع وجود علاقات تبادلية بين الدفاع والهجوم، وحسم الحرب في البر بالاستفادة من القوة البرية المتحركة المدرعة.

في نطاق تحري الصلات المستقبلية الوثيقة بين المكونات الداخلية والتحديات الخارجية للوضع الاستراتيجي الإسرائيلي المرتبط بمفهوم الأمن القومي، يمكن الوقوف عند المؤشرات التالية:

١- إن قيام إسرائيل على أساس عسكري، يجعل أهم درس يمكن استخلاصه من التجربة الإسرائيلية، في مجال الأمن القومي، هو مواصلة استعمال الجيش أداة فعالة في عملية التحديث وبناء الدولة، إذ سيظل الجيش ينشئ علاقات معقدة مع المجتمع الإسرائيلي على مستويات الفرد والفكر والمؤسسات، ثم سيبقى هذا الجيش يُعَدُّ مظهراً حقيقياً للمجتمع، ويُنْظر إليه على أنه منبع القيم التي يتشبع بها الصهيونيون، لخلق اليهودي الجديد الذي ينخرط في مواجهة احتمال الفناء الجماعي على يد العرب. وهذه مسألة لن تشهد تراجعاً في المدى المنظور.

٢- ستحافظ قضية الأمن القومي، لاعتبارات صراعية، على مكانتها قضية محورية تؤثر على القيم والمؤسسات والحياة اليومية في المجتمع الإسرائيلي، وبصرف النظر عن الخلافات الإيديولوجية والسياسية، سيبقى الخطر الوجودي الناجم عن الصراع عند الإسرائيليين يتجلى في جانبين: أحدهما نظرتهم إلى الصراع في أنه ينطوي على تهديد

بإبادة شعب أو دولة، وثانيهما ثبات معطى الصراع وعدم جدوى أي مبادرة إسرائيلية عسكرية أو سياسية لحله. ويذهب عديد من المهتمين الإسرائيليين إلى أن تهديد الأمن الوجودي لإسرائيل ينطلق من ثلاث مشكلات يصعب على عقيدة الأمن الإسرائيلية إيجاد مخرج لها، هي: انعدام التوازن في علاقات القوى الديمغرافية على مستوى الإقليم والمنطقة، وحدود غير آمنة نتيجة لغياب العمق الاستراتيجي لإسرائيل، والصمود أمام صراع عنيف مستديم يتطلب تخصيص مصادر مالية مرتفعة لمستلزمات الأمن القومي.

٣- قد تظهر- خلال السنوات المقبلة- مفاعيل التغيرات الكبيرة التي شهدها المجتمع الإسرائيلي في السنوات القليلة الماضية، ومنها: ازدياد تدخل المجتمع الإسرائيلي في شؤون الأمن والجيش، وتباين وجهات النظر ونقاشات عميقة في المؤسسة العسكرية جرّاء عملية السلام والمواجهة مع العرب، والتعب والإحباط في صفوف الإسرائيليين، وتدني الاستعداد للخدمة في الجيش، إذ يمر المجتمع الإسرائيلي بمرحلة انتقال من مجتمع معبّأ إلى مجتمع غربي، ويشهد تبدلاً في المعايير وشروخاً وانقسامات، وتتسع الفجوة بين القيم في المجتمع لتصل إلى القيم العسكرية، وتتحول إسرائيل إلى مجتمع استهلاكي متطور. وقد أثّر هذا التحول على الأمن في ثلاثة مفاهيم، هي: مسألة استعداد الجمهور لصرف أموال كثيرة على الأمن، ونظرة الشبان اليهود لموضوع الأمن، واجتذاب السوق الحرّة للإسرائيليين.

تشكل هذه المسائل بالنسبة للمؤسسة الحاكمة في إسرائيل دليلَ عملٍ لتوجهاتها المستقبلية الخاصة بالواقع الإستراتيجي للدولة، وبذلك يقوم الأداء الإسرائيلي على استخدام المبادئ الأمنية الثابتة في الإستراتيجية العليا لإسرائيل عبر تكييفها مع المتغيرات الأمنية، داخلياً وإقليمياً، بما يلبي متطلبات وجود الدولة ومواصلة مهماتها، في مساع حثيثة لتحسين واقعها الذي يُشَكُّ في أنه سيشهد تحولات جذرية في منحى التحسن، بعد أن بدأ يشهد تردياً مرشحاً للتفاقم خلال السنوات المقبلة.

## الهوامش

[١]. يائير عفرون، مفهوم إسرائيل الأمني، مجلة سكيرا حودشيت ٦/ ١/ ١٩٩١م.

[٢]. رون بن يشاي، المفهوم الأمني الإسرائيلي، يديعوت أحرونوت ٣/ ٧/ ١٩٩٨م.

[٣]. إبراهيم عبد الكريم، العمق الإستراتيجي والأمن القومي والتسلح لدى إسرائيل (دمشق: مركز الدراسات العسكرية) ٢٠٠٢م (ف١ – بتصرف).

[٤]. نتالي بريشكولنيك، خبير ديمغرافي: الأغلبية الفلسطينية ستتشكل في ٢٠٢٠م، يديعوت، إنترنت ١٨/ ٨/ ٢٠٠٤م.

[٥]. تقرير، حتى ٢٠٢٠م – أغلبية عربية في إسرائيل وفي المناطق، معاريف ٢٦/ ٨/ ٢٠٠٣م.

[٦]. غاد ليئور، يديعوت أحرونوت ٢٠/ ٤/ ٢٠٠٧م.

[٧]. عوفر بترسبورغ، يديعوت أحرونوت ٣/ ٩/ ١٩٩٧م.

[٨]. زيف ماور، كثافة في إسرائيل عام ٢٠٢٠م، هآرتس ٢٦/ ٣/ ١٩٩٥م.

[٩]. هاجر لاهف، خطة إسرائيل عام ٢٠٢٠م، هآرتس ٤/ ٩/ ١٩٩٧م.

[١٠]. خبر، معريف ٥/ ١٠/ ١٩٩٧م.

[١١]. عوفر بترسبورغ، الهدف ٢,٤ مليون يهودي في الجليل، يديعوت أحرونوت ٣١/ ١٠/ ١٩٩٦م.

[١٢]. المصدر السابق.

[١٣]. عميحاي الفروبتش، برنامج جديد في الجليل، هآرتس ٢٢/ ١٠/ ١٩٩٦م.

[١٤]. غاي بخور، الأرقام لا تكذب، يديعوت ٢١/ ١٢/ ٢٠٠٦م.

[١٥]. نحميا شطرسلر، الدولة الثرية هي القادرة فقط، هآرتس ٥/ ١٢/ ٢٠٠٦م.

[١٦]. نحميا شطرسلر، لغز عام ٢٠٠٦م، هآرتس٢٩/ ١٢/ ٢٠٠٦م.

[١٧]. ميراف درور، إسرائيل ٢٠٠٧م: الطبقة الوسطى تتقلص، معريف ١٥/ ١/ ٢٠٠٧م.

[١٨]. سيفر بلوتسكر، ٧٠٪من اليهود في إسرائيل لا يأكلون فطير الفصح، يديعوت أحرونوت، ٢/ ٤/ ٢٠٠٧م.

[١٩]. تمت صياغة هذه النقاط استناداً إلى:

– أمنون برزيلاي، جيش الدفاع بلور خطة متعددة السنوات، هآرتس ١٣/ ٨/ ١٩٩٨م.

– أمنون برزيلاي، ثلاث محطات وثورة واحدة، هآرتس ٦/ ٨/ ١٩٩٩م.

– يوآف ليمور، معالجة جذرية، ملحق معريف ١٥/ ١/ ١٩٩٩م.

– عمير ربابورت، أسس الخطة متعددة السنوات حتى عام ٢٠٠٣م، يديعوت أحرونوت ٣/ ٢/ ١٩٩٩م.

[٢٠]. عمير ربابورت، الخطة التي ستعيد الدبابات إلى الجبهة، معريف ١٥/ ٥/ ٢٠٠٧م.

[٢١]. تقرير، أولمرت سيضغط على الإدارة الأمريكية لتزويد إسرائيل بطائرات إف٢٢ مقابل استعداده لحلول وسط حول بعض المطالب الأمريكية، موقع عرب ٤٨ – ٦/ ٦/ ٢٠٠٧م.. على الرابط:
http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=6&id=45964

[٢٢]. فليكس فريش، إسرائيل تفكر بشراء ١٠٠ طائرة F35، معريف٢٩/ ٣/ ٢٠٠٧م.

[٢٣]. آرييه أغوزي، الطائرة الحربية الأفضل في العالم في الطريق إلى إسرائيل، يديعوت أحرونوت،٢٠/ ٤/ ٢٠٠٧م.

[٢٤]. تقرير، البنتاغون يمول مشروع صواريخ حيتس الإسرائيلية، الأخبار اللبنانية ٢٠/ ٢/ ٢٠٠٧م.

[٢٥]. أورلي أزولاي، الولايات المتحدة ستزود إسرائيل بمنظومة دفاعية ضد الصواريخ بعيدة المدى، يديعوت أحرونوت ٨/ ٤/ ٢٠٠٧م.

[٢٦]. تقرير، الكونغرس يصادق على تمويل مشاريع إسرائيلية لتطوير منظومات دفاعية لاعتراض الصواريخ، موقع عرب ٤٨ – ١٩/ ٥/ ٢٠٠٧م. على الرابط:
http://www.arabs48.com/display.x?cid=16&sid=66&id=45466&ar=

[٢٧]. دان هوروفيتش وموشي ليساك، الديمقراطية والأمن في حالة صراع مستديم، بحث في: دراسات في المجتمع العربي، إعداد وتحرير :عادل مناع وعزمي بشارة(بيت بيرل/ إسرائيل: مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل) ١٩٩٨م، ص٥٥.

[٢٨]. تقرير، صادرات السلاح الإسرائيلية لعام ٢٠٠٦م بلغت ٤,٤ مليار دولار ، موقع عرب٤٨، ٢/ ١/ ٢٠٠٧م عن معريف.. على الرابط:
http://www.arabs48.com/display.x?cid=16&sid=66&id=42037

[٢٩]. آرييه أغوزي، عقود بأربعة مليارات دولار تعقدها الصناعات الجوية، يديعوت أحرونوت،١٠/ ١/ ٢٠٠٧م.

[٣٠]. Sharon Sadeh, Israel's Defense Industry in the 21st Century: Challenges and Opportunities, Tel Aviv University :Jaffee Center for Strategic Studies, STRATEGIC ASSESSMENT, Volume 7, No. 3 December 2004.

[٣١]. تامي مولد حايو، الأيام الفظيعة، معريف ٢٣/ ٩/ ٢٠٠٤م.

[٣٢]. إيتمار أيخنر، يعتقد ثلثا الإسرائيليين أن "المناعة الوطنية" ضعفت، يديعوت ١٧/ ٤/ ٢٠٠٧م.

[٣٣]. ميراف دافيد، جدول الحس الوطني، معريف ١٩/ ١/ ٢٠٠٦م.

[٣٤]. نتالي بريشكولنيك، خبير ديمغرافي: الأغلبية الفلسطينية ستتشكل في ٢٠٢٠م، يديعوت، إنترنت ١٨/ ٨/ ٢٠٠٤م.

[٣٥]. أفيرما، جولان سيعود ثانية، هآرتس ١٨/ ٤/ ٢٠٠٧م.

[٣٦]. يورام كينوك، وداع دغانيا أ، يديعوت ١٩/ ٢/ ٢٠٠٧م.

[٣٧]. روتي سيناي، استطلاع: ٥٪ فقط من الإسرائيليين راضون عن الساحة السياسية. هآرتس٢٠/ ٣/ ٢٠٠٧م.

[٣٨]. إيتان هابر، وماذا إن "جاء الشرطي"، يديعوت ٩/ ١/ ٢٠٠٧م.

[٣٩]. إيتان هابر، ابنة الستين ماضيها من خلفها وعيونها موجهة إلى المستقبل، يديعوت أحرونوت، ٢٦/ ٤/ ٢٠٠٧م.

[٤٠]. نسيم كلدرون، كل شيء ضائع، فكل شيء بسيط إذن، معريف ٢٥/ ٢/ ٢٠٠٧م.

[٤١] غيورا أيالون، مقابلة مع البروفيسور مارتن فان كريفليد، الجزء الأول، دورية "يروشلايم" ١/ ٣/ ٢٠٠٢م (بالعبرية).

[٤٢] Avraham Burg,The end of Zionism,Israel must shed its illusions and choose between racist oppression and democracy, The Guardian (September 15, 2003).

[٤٣] آري شابيط، بعد صهيوني ـ مقابلة مع أبراهام بورغ، رئيس الكنيست سابقاً، ملحق هآرتس، ٨/ ٦/ ٢٠٠٧م.

[٤٤]. أساف عنبري، جيل الانهيار، معريف ٥/ ١٠/ ٢٠٠٣م.

[٤٥]. يوآف برومر، إسرائيل لن تصل إلى سن ١٠٠، معريف ١٤/ ٤/ ٢٠٠٥م.

[٤٦]. أريك بندر ويوآف برومر، على طريق ٢٠٤٨م، معريف ٢٢/ ٤/ ٢٠٠٥م.

[٤٧]. مقابلة أجراها أليكس فيشمان وسيمه كدمون مع رؤساء الشاباك السابقين، يديعوت، ١٤/ ١١/ ٢٠٠٣م.

[٤٨]. نصر شمالي، وثيقة يهودية جديدة: الكيان الصهيوني استعماري، عنصري، استبدادي، وحشي. نشرة (كلنا شركاء) الإلكترونية – دمشق – ١٨/ ١٠/ ٢٠٠٤م.

[٤٩].دانييل بايبس، القضاء على إسرائيل بهدوء، معريف ٢١/ ١٢/ ٢٠٠٥م.

[٥٠]. كاثلين كريستسون، اقتراب انهيار الصهيونية، المركز الدولي لدراسات أميركا والغرب ٤/ ٩/ ٢٠٠٦م.. على الرابط:

http://www.icaws.org/site//modules.php?name=News&file=article&sid=8338&mode=&order=0&thold=0

[٥١]. إيتان هابر، أظهر الاحترام لإسرائيل، يديعوت ١٧/ ١٠/ ٢٠٠٦م.

[٥٢]. عالم إسرائيلي يشكّك باستمرار الدولة العبرية، يو بي أي ١٨/ ١٠/ ٢٠٠٦م.

[٥٣]. عوزي بنزيمان، أرخميدس موجود في دمشق، هآرتس ٢٠/ ٥/ ٢٠٠٧م.

[٥٤]. تقرير، إسرائيل ستبني سياجاً ثانياً على طول قطاع غزة، موقع الحركة العربية للتغيير ١٣/ ٣/ ٢٠٠٥م.. على الرابط: http://www.al-arabeya.net/index.asp?f=3319886222

[٥٥]. تقرير، صحيفة القدس المقدسية ٢٦/ ١٢/ ٢٠٠٥م.

[٥٦]. تقرير، تحويل الحواجز العسكرية بين القطاع وإسرائيل إلى معابر حدودية دولية، القدس المقدسية ٢٢/ ٩/ ٢٠٠٥م.

[٥٧]. روني سوفير، الجيش الإسرائيلي يستعد لمواجهة طائرات دون طيار، يديعوت إنترنت، ١٥/ ٤/ ٢٠٠٥م.

[٥٨]. محمد أبو خضير، تفاصيل مشروع شارون، القدس المقدسية ٢٧/ ٢/ ٢٠٠٦م.

[٥٩]. ياريف أوفينهايمر (سكرتير حركة "سلام الآن")، طرق الأبرتهايد، معريف ٢٣/ ١٠/ ٢٠٠٥م.

[٦٠]. عميره هاس، أمر يحظر على الفلسطينيين الدخول إلى إسرائيل في "طرق الإسرائيليين"، هآرتس، ١٧/ ٢/ ٢٠٠٦م.

[٦١]. عميره هاس، إسرائيل فصلت غور الأردن من الضفة الغربية، هآرتس ١٣/ ٢/ ٢٠٠٦م.

[٦٢]. عميره هاس، على درب زئيفي، هآرتس ١٥/ ٢/ ٢٠٠٦م.

[٦٣]. تقرير، إسرائيل تسيطر على مياه حوض الأردن وتسرق مياه الحوض الغربي في فلسطين، وكالة وفا ١٥/ ٢/ ٢٠٠٥م.

[٦٤]. تقرير، الجدار العازل يقع على أكبر خزان للمياه الجوفية في الضفة الغربية، موقع عرب ٤٨ ـ ١٨/ ٣/ ٢٠٠٦م.. على الرابط:

id=35583&sid=118&http://www.arabs48.com/display.x?cid=11

[٦٥]. تقرير، الجدار سيتجاوز ١٠٠٠ كم ولن يبقي إلا ١٠٪ من مساحة فلسطين التاريخية، ٢٧/ ٦/ ٢٠٠٥م.. موقع: www.alwatanvoice.com

[٦٦]. تقرير مركز بيتسيلم، ٢٤/ ٣/ ٢٠٠٥م. على الرابط:

http://www.btselem.org/Arabic/Index.asp

[٦٧]. ألوف بن، ٣٦ معبراً تحدد الحدود الجديدة، هآرتس ٩/ ٩/ ٢٠٠٥م.

[٦٨]. أليكس فيشمان، رقصة الدم، يديعوت أحرونوت ٢٨/ ١٠/ ٢٠٠٥م.

[٦٩]. داني روبنشتاين، معبر إيرز هو لا شيء بالمقارنة مع ما سيأتي، هآرتس ١٩/ ٧/ ٢٠٠٤م.

[٧٠]. دافيد نيومان، الخط الأخضر كحدود سابقة ومستقبلية، نشرة الخط الأخضر(ع ٨)، ٢٤/ ٢/ ٢٠٠٣م.. موقع: www.bitterlemons.org

[٧١]. ألوف بن، حدود شارون، هآرتس ٢٥/ ٣/ ٢٠٠٥م.

[٧٢]. نحميا شطرسلر، انتصرتم، هآرتس٢١/ ٣/ ٢٠٠٦م.

[٧٣]. إفرايم كلاينمان، مخاطر الانفصال الاقتصادي، نشرة "الاندماج أم الانفصال الاقتصادي"، (ع ٢)، ١٣/ ١/ ٢٠٠٣م.. موقع: www.bitterlemons.org

[٧٤]. زئيف شيف، هزيمة إسرائيلية في سديروت، هآرتس ٨/ ٦/ ٢٠٠٧م.

[٧٥]. ألوف بن، الخطة: خط دفاع جديد داخل الضفة الغربية، هآرتس ٦/ ٣/ ٢٠٠٦م.

[٧٦]. د. ماتي شتينبرغ، كيف نقرأ الساعة الديمغرافية، هآرتس ٢٧/ ٧/ ٢٠٠٤م.

[٧٧]. مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي١٣/ ٣/ ٢٠٠٧م- (www.omo.gov.il).

[٧٨]. رون بروسور، الدبلوماسية الإسرائيلية في عالم متغير ـ من الدفاع إلى المبادرة، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية ـ التواصل ٢٢/ ١/ ٢٠٠٦م.. على الرابط:

http://www.altawasul.net/mfm/ArabWeb/main/document.asp?DocumentID=89934 MissionID=218&

[٧٩]. David RodmanISRAEL'S NATIONAL SECURITY DOCTRINE: AN INTRODUCTORY OVERVIEW ,Meria(Middle East Review of International Affairs),Volume 5, No. 3 - September 2001,MERIA is a project of the Global Research in International Affairs (GLORIA) Center of the Interdisciplinary Center (IDC)

[٨٠]. إفرايم سنيه، إسرائيل بعد عام ٢٠٠٠م، الفصل السادس.. على الرابط:
http://www.qudsway.com/Links/Israel/6/Html_Israel6/Link_Israel2000.htm

[٨١]. موتي باسوك، إسرائيل تطلب من الولايات المتحدة زيادة المساعدة الأمنية، هآرتس (٤/ ٣/ ٢٠٠٧م). وموقع عرب ٤٨ – ٤/ ٣/ ٢٠٠٧م.. على الرابط:
id=43512&sid=66&http://www.arabs48.com/display.x?cid=16

[٨٢]. إفرايم سنيه، إسرائيل بعد عام ٢٠٠٠م، الفصل السادس.. على الرابط:
http://www.qudsway.com/Links/Israel/6/Html_Israel6/Link_Israel2000.htm

[٨٣]. بلال ضاهر، المصادقة على قرار البدء بضمّ إسرائيل إلى "منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي، موقع المشهد الإسرائيلي ٣١/ ٥/ ٢٠٠٧م.. على الرابط:
http://almash-had.madarcenter.org/almash- had/viewarticle.asp?articalid=3501

[٨٤]. دافيد ليبكين، يجب علينا الانضمام الى حلف شمال الاطلسي، معريف ٣/ ٩/ ٢٠٠٦م.

[٨٥]. عوزي أراد، هل إسرائيل في طريقها إلى حلف دفاعي؟، يديعوت ٢٥/ ١٠/ ٢٠٠٦م.

[٨٦]. إيتمار آيخنر، ليبرمان: في غضون ٥ سنوات ستنضم إسرائيل إلى الناتو والاتحاد الأوروبي، يديعوت ٣/ ١/ ٢٠٠٧م.

[٨٧]. Zaki Shalom,Israel and NATO: Opportunities and Risks (Tel Aviv University : Jaffee Center for Strategic Studies ,Strategic Assessment, Volume 7, No. 4 - March 2005).. http://www.tau.ac.il/jcss/sa/v7n4p4Shalom.html

[٨٨]. إفرايم سنيه، إسرائيل بعد عام ٢٠٠٠م، الفصل السادس.. على الرابط:
http://www.qudsway.com/Links/Israel/6/Html_Israel6/Link_Israel2000.htm

[٨٩]. المصدر السابق.

[٩٠]. غيورا أيلاند، مقتطفات من "تقرير وضع الأمن القومي" في إسرائيل (ح٢)، ورقة قدّمت إلى مؤتمر هرتسليا الخامس، صحيفة المستقبل اللبنانية ٢٩/ ١٢/ ٢٠٠٤م(ع ١٧٩١) رأي وفكر، ص ١٩.

[٩١]. إفرايم سنيه، بمسؤولية/ إسرائيل في عالم ما بعد عام ٢٠٠٠م ،(تل أبيب: إصدار سفري حيمد ويديعوت أحرونوت) ١٩٩٦م، ص٩٣ ـ ٩٧، ١٠٤(بالعبرية).

[٩٢]. استنتاجات مؤتمر هرتسليا السابع ٢٠٠٧م- ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي(المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار – "الورقة الإسرائيلية" رقم ٤٠).